

كتاب : المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل  
المؤلف : علي بن محمد بن علي البعلبي أبو الحسن

مقدمة

قال الشيخ الإمام العالم العلامة أفضى القضاة علاء الدين أبو الحسن علي بن عباس البعلبي رحمه الله تعالى  
ورضى عنه  
الحمد لله الجاعل التقوى أصل الدين وأساسه المبين معنى مجمل الكتاب والمبدع أنواعه وأجناسه المانع أولى الجهل من  
اتباعه والمانح العلماء اقتباسه  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عبد أدب في طاعة مولاه جوارحه وأنفاسه وأشهد أن معمدا  
عبده ورسوله الذى طهر باتباعه المؤمنين وأذهب عنهم كيد الشيطان وأرجاسه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
صلاة دائمة تبوء قائلها اتباع الحق وتوضح له التباسه  
أما بعد فهذا مختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام الرباني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضى الله  
عنه أجتهدت في اختصاره وتحريره

وتبين رموزه وتحريره محذوف التعليل والدلائل مشيرا الى الخلاف والوفاق في غالب المسائل مرتبا ترتيب ابناء زماننا  
مجيبا سؤال من تكرر سؤاله من إخواننا والله سبحانه المسؤول أن يجعله خالصا لوجهه الكريم نافعا صوابا وأن ينبت  
أمورنا ويجعل التقوى شعارا لنا وجلبابا بمنه وكرمه فنقول وبالله التوفيق  
أصول الفقه مركب من مضاف ومضاف إليه وما كان كذلك فتعريفه من حيث هو مركب إجمالي لقي وباعتبار كل  
من مفرداته تفصيلي  
فأصول الفقه بالاعتبار الأول العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها  
التفصيلية وبالثاني الأصول الآتى ذكرها  
وهي جمع أصل وأصل الشئ ما منه الشئ أو ما استند الشئ في وجوده إليه أو ما ينبنى عليه غيره أو ما احتيج  
إليه أقوال

والفقه لغة الفهم والفهم إدراك معنى الكلام بسرعة قاله ابن عقيل في الواضح  
والأظهر لا حاجة الى قيد السرعة وحد الفقه شرعا العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية  
بالاستدلال  
والفقيه من عرف جملة غالبية وقيل كثيرة منها عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال  
وأصول الفقه فرض كفاية  
وقيل فرض عين حكاه ابن عقيل وغيره

والمراد الاجتهاد قاله ابو العباس وغيره  
وأوجب ابن عقيل وابن البنا وغيرهما تقدم معرفتها  
وأوجب القاضى وغيره تقدم معرفة الفروع

الدليل لغة المرشد والمرشد الناصب والذاكر وما به الإرشاد  
واصطلاحا ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب خبرى عند أصحابنا وغيرهم  
قال أحمد رضى الله عنه الدال الله عز وجل والدليل القرآن والمبين الرسول صلى الله عليه وسلم والمستدل أولو  
العلم هذه قواعد الاسلام  
وقيل يزداد في الحد الى العلم بالمطلوب فتخرج الأمانة وجزم به في الواضح  
وذكره الآمدى قول الأصوليين وأن الأول قول الفقهاء

وقيل قولان فصاعدا يكون عنه قول آخر  
وقيل يستلزم لنفسه فتخرج الأمانة  
والنظر الفكر الذى يطلب به علم أو ظن  
والعلم يحد عند أصحابنا قال في العدة والتمهيد

هو معرفة المعلوم على ما هو به  
والأصح صفة توجب تمييزا لا يحتتمل النقيض فيدخل إدراك الحواس كالأشعرى وإلا زيد في الأمور المعنوية  
وقيل لا يحد قال أبو المعالى لعسره قال لكن يميز يبحث وتقسيم ومثال

وقال صاحب المحصول لأنه ضرورى من وجهين  
أحدهما أن غير العلم لا يعلم ألا بالعلم فلو علم العلم بغيره كان دورا  
والثانى أن كل أحد يعلم وجود ضروره  
وعلم الله تعالى قديم ليس ضروريا ولا نظريا وفاقا  
ولا يوصف سبحانه بأنه عارف ذكره بعضهم إجماعا ووصفه الكرامية بذلك  
وعلم المخلوق محدث ضرورى ونظرى  
وفاقا فالضرورى ما علم من غير نظر والمطلوب بخلافه ذكره في العدة والتمهيد

والذكر الحكمى إما أن يحتتمل متعلقه النقيض بوجه أولا والثانى العلم  
والأول إما أن يحتتمل النقيض عند الذاكر لو قدره أولا والثانى الاعتقاد فإن طابق فصحيح وإلا ففساد  
والأول إما أن يحتتمل النقيض وهو راجح أو لا والراجح الظن والمرجوح الوهم والمساوى الشك  
وقد علم بذلك حدودها

والعقل بعض العلوم الضرورية عند الجمهور  
قال احمد العقل غريزة يعنى غير مكتسب

قاله القاضى

وذهب بعض الناس الى أنه اكتساب  
وبعضهم أنه كل العلوم الضرورية  
وبعضهم أنه جوهر بسيط  
وبعضهم أنه مادة وطبيعة  
والعقل يختلف فعقل بعض الناس اكثر من بعض قاله أصحابنا

وخالف ابن عقيل والمعتزلة والأشعرية  
ومحله القلب عند أصحابنا والأشعرية وحكى عن الأطباء حتى قال ابن الأعرابي وغيره العقل القلب والقلب العقل  
واشهر الروايتين عن أحمد رحمه الله تعالى هو في الدماغ  
ومن لطف الله تعالى إحداث الموضوعات اللغوية لتعبر عما في الضمير  
وهي أفيد من الاشارة والمثال وايسر فلنتكلم على حدها واقسامها وابتداء وضعها وطريق معرفتها  
الحد كل لفظ وضع لمعنى  
أقسامها مفرد ومركب  
والمفرد اللفظ بكلمة واحدة

وقيل ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه  
والمركب بخلافه فيهما  
فبحو بعلبك مركب على الأول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس  
ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر مركب  
وينقسم المفرد الى اسم وفعل وحرف  
ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة  
وفي بعض معناها دلالة تضمن كدلالة الجدران على البيت  
وغير اللفظية دلالة التزام كدلالاته على المبانى  
ولم يشترط الأصوليون في كون اللازم ذهنيا واشترطه المنطقيون  
والمركب جملة وغير جملة  
فالجملة ما وضع لإفادة نسبة  
ولا يتأتى إلا في اسمين أو فعل واسم  
ولا يرد حيوان ناطق وكاتب في زيد كاتب لأنها لم توضع لإفادة نسبة

وللمفرد باعتبار وحدته ووحدة مدلوله أربعة أقسام  
فالأول إن اشترك في مفهومه كثيرون فهو الكلى  
فإن تفاوت كالألوان للمخلوق والمخلوق فمشكك والا فمتواطىء  
وأن لم يشترك فجزئى  
ويقال للنوع أيضا جزئى

والكلية ذاتى وعرضى  
والثانى من الأربعة متقابلة متباينة  
الثالث إن كان حقيقة للمتعدد فمشارك والا فحقيقة ومجاز  
الرابع مترادفة

وكلها مشتق وغير مشتق صفة وغير صفة  
مسألة المشترك واقع عند أصحابنا والحنفية والشافعية  
ومنعه منه ابن البقالين وثلعب

والأبهرى والبلخى  
ومنعه منه بعضهم فى القرآن  
وبعضهم فى الحديث أيضا  
قال بعض أصحابنا ولا يجب فى اللغة  
وقيل بلى

مسألة المترادف واقع عند أصحابنا والحنفية والشافعية خلافا لثلعب وابن فارس مطلقا وللإمام فى الأسماء الشرعية

والحد والمخلود ونحو عطشان نطشان غير مترادفين على الأصح  
ويقوم كل مترادف مقام الآخر إن لم يكن تعبد بلفظه خلافا للإمام مطلقا وللبيضاوي والهندي وغيرهما إذا كانا من  
لغتين

مسألة الحقيقة اللفظ المستعمل فى وضع أول  
وهى لغوية وعرفية وشرعية كالاسد والدابة والصلاة  
والمجاز اللفظ المستعمل فى غير وضع أول على وجه يصح  
ولا بد من العلاقة

وقد تكون بالشكل كالانسان للصورة  
أو فى صفة ظاهرة كالاسد على الشجاع لا على الأبنخر لخصائها  
أو لأنه كان عليها كالعبد على العتيق  
أو آتلى كالخمر للعصير  
أو للمجاورة مثل جرى الميزاب  
ولا يشترط النقل فى الأحاد على الأصح  
واللفظ قبل استعماله ليس حقيقة ولا مجازا  
ويعرف المجاز بوجوه

بصحة النفي كقوله للبليد ليس بحمار عكس الحقيقة وبعده اطراده ولا عكس  
ويعممه على خلاف جمع الحقيقة كأمر جمع أمر للفعل وامتناع أوامر ولا عكس

وبالتزام تقييده مثل جناح الذل ونار الحرب  
ويتوقفه على المسمى الآخر مثل ومكروا ومكر الله  
والحقيقة لا تستلزم اجاز  
وبالعكس الأصح الاستلزام  
مسألة واجاز واقع خلافا للاستاذ وأبي العباس وغيرهما  
وعلى الأول اجاز أغلب وقوعا  
قال ابن جنى أكثر اللغة مجاز  
قال أبو العباس للشهور أن الحقيقة والجاز من عوارض الألفاظ

وهو في القرآن عند أكثر أصحابنا وغيرهم  
قال إمامنا في قوله تعالى انا نحن هذا من مجاز اللغة  
وأوله أبو العباس على الجائز في اللغة ومنع منه بعض الظاهرية وابن حامد وحكاة القنخري إسماعيل رواية وحكاة أبو  
الفضل التميمي من أصحابنا  
وحكى عن ابن داؤود منعه في الحديث أيضا  
وقد يكون الجاز في الاسناد خلافا لقوم

وفي الأفعال والحروف وفاقا لابن عبد السلام والنقشواني  
ومنع الإمام الحرف مطلقا والفعل المشتق الا بالتبع  
ولا يكون في الأعلام قال ابن عقيل في الواضح خلافا للغزالي في متلمح الصفة  
ويجوز الاستدلال بالجاز ذكره القاضي وابن عقيل وابن الزاغوني

ولا يقاس على الجاز فلا يقال سل البساط ذكره ابن عقيل  
وذكر ابن الزاغوني فيه خلافا عن بعض أصحابنا بناء على ثبوت اللغة قياسا  
مسألة إذا دار اللفظ بين الجاز والاشترك فالجاز أولى ذكره بعض أصحابنا وغيرهم  
وفي تعارض الحقيقة المرجوحة والجاز الراجح أقوال ثالثها مجمل واللفظ لحقيقته حتى يقوم دليل الجاز  
مسألة الحقيقة الشرعية واقعة عندنا وقيل لا شرعية بل اللغوية باقية وزيدت شروطا فهي حقيقة لغوية ومجاز شرعي  
مسألة في القرآن المعرب عند ابن الزاغوني والمقدسي ونفاه الأكثر  
مسألة المشتق فرع وافق أصلا  
وهو الاسم عند البصريين  
وعند الكوفيين الفعل بحروفه الأصول ومعناه كخفق من الخفقان فيخرج ما وافق بمعناه كحبس ومنع وما وافق  
بحروفه كذهب وذهاب

والاشتقاق الأصغر اتفاق القولين في الحروف وترتيبها  
والأوسط في الحروف  
والأكبر اتفاق القولين من جنس الحروف كاتفاقهما في حروف الحلق

وقد يطرد المشتق كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بهما وقد يختص كالقارورة والديبران  
مسألة إطلاق الاسم المشتق قبل وجود الصفة المشتق منها مجاز ذكره جماعة إجماعا والمراد إذا أريد الفعل فإن أريدت  
الصفة المشبهة بالفاعل كقولهم سيف قطوع ونحوه فقال القاضي وغيره هو حقيقة لعدم صحة النفي وقيل مجاز  
فأما أسماء الله تعالى وصفاته فقد بجمه وهي حقيقة عند إمامنا وأصحابه وجمهور أهل السنة  
وحال وجود الصفة حقيقة إجماعا  
والمراد حال التلبس لا النطق قاله القاضي وأبو الطيب

وبعد انقضاء الصفة حقيقة أو مجاز أو حقيقة إن لم يكن بقاء المعنى كالمصادر السيالة أقوال  
وقيل إن طرأ على الجمل وصف وجودى يناقض الأول لم يسم بالأول إجماعا  
مسألة شرط المشتق صدق أصله خلافا لأبي على وابنه فإنهما قالوا بعالمية الله تعالى دون علمه وعلاها به فينا  
مسألة لا يشق اسم الفاعل لشيء والفعل قائم بغيره خلافا للمعتزلة  
مسألة الأبيض ونحوه من المشتق يدل على ذات متصفة بالبياض لا على خصوص من جسم وغيره بدليل صحة  
الأبيض جسم  
مسألة تثبت اللغة قياسا عند أكثر أصحابنا

ونفاه أبو الخطاب وأكثر الحنفية  
وللشافعية قولان واختلفوا في الراجح  
وللنحاة قولان اجتهدا  
والإجماع على منعه في الأعلام والألقاب قاله ابن عقيل وغيره وكذا مثل إنسان ورجل ورفع الفاعل  
ومحل الخلاف الاسم الموضوع لمسمى مستلزم معنى في محله وجودا وعدمه كالخمر للنيذ لتخمير العقل والسارق  
للنباش للأخذ خفية والزاني للأنط للوطء الحرم  
مسائل الحروف  
الواو لمطلق الجمع لا لترتيب ولا معية عند الأكثر

وكلام أصحابنا يدل على أن الجمع المعية  
وذكر في التمهيد وغيره ما يدل على أنه إجماع أهل اللغة لإجماعهم أنها في الأسماء المختلفة كواو الجمع وياء التنبيه  
في المتماثلة واحتج به ابن عقيل وغيره وفيه نظر  
وقال الحلواني وثعلب من أصحابنا وغيرهما من النحاة والشافعية أنها للترتيب  
وقال أبو بكر إن كان كل واحد من المعطوف عليه شرطا في صحة الآخر كآية الوضوء للترتيب والا فلا

والفاء للترتيب وللتعقيب في كل شيء بحسبه  
ومن لا ابتداء الغاية حقيقة عند أصحابنا وأكثر النحاة  
وقيل حقيقة في التبويض وقاله ابن عقيل وقيل في التبيين  
والى لا انتهاء الغاية وابتداء الغاية داخل لا ما بعدها في الأصح وفاقا لمالك والشافعي

وقال أبو بكر إن كانت الغاية من جنس الحدود كالمراقف دخلت والا فلا  
وحكاه القاضي عن أهل اللغة  
وعلى للاستعلاء وهي للايجاب قاله أصحابنا وغيرهم  
وفي للظرف قال بعض أصحابنا حتى في ولا صلبنكم في جنوع النخل كقول البصريين  
وأكثر أصحابنا بمعنى على كقول الكوفيين  
قال بعض أصحابنا وللتعليل نحو لمسكم في ما أخذتم وللسببية نحو دخلت امرأة النار في هرة حبستها  
وضعه بعضهم لعدم ذكره لغة

وذكر أصحابنا والنحاة للام أقسام وفي التمهيد هي حقيقة في الملك لا يعدل عنه إلا بدليل  
مسألة ليس بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية عند الأكثر خلافا لعباد بن سليمان المعتزلي  
مسألة مبدأ اللغات توقيف من الله تعالى بالهام أو وحى أو كلام عند أبي الفرج المقدسى وصاحب الروضة وغيرهما

البهشمية وضعها البشر واحد أو جماعة  
الأستاذ القدر المحتاج اليه في التعريف توقيف وغيره محتمل  
ابن عقيل بعضها توقيف وبعضها اصطلاح وذكره عن الخققين وعنده الاصطلاح بعد خطابه تعالى وأبطل القول  
بسبقه له

الأحكام لا حاكم إلا الله تعالى  
فالعقل لا يحسن ولا يقبح ولا يوجب ولا يحرم عند أكثر أصحابنا  
وقال ابو الحسن التميمي العقل يحسن ويقبح ويوجب ويحرم  
مسألة فعل الله تعالى وأمره لعله وحكمه ينكره كثير من أصحابنا والمالكية والشافعية

وقاله الجهمية والاشعرية والظاهرية  
ويشبهه آخرون من أصحابنا وغيرهم  
وذكر بعضهم اجماع السلف  
مسألة شكر المنعم من قال العقل يحسن ويقبح أو جبه عقلا  
ومن نفاه أو جبه شرعا وذكره أبو الخطاب ومعناه لابن عقيل  
مسألة الأعيان المنتفع بها قبل السمع على الاباحة عند التميمي وابي الفرج المقدسى وأبي الخطاب والحنفية  
وعلى الحظر عند ابن حامد والحلواني فعلية يباح تنفس وسد رمق  
ذكره بعضهم اجماعا  
وعلى الوقف عند ابي الحسن الجزري

والصيرفي وهو المذهب عند ابن عقيل وغيره  
فعلية لا إثم بالتناول كفعل البهيمة  
وفي افتأله بالتناول خلاف لنا  
وفرض ابن عقيل المسألة في الأقوال والأفعال قبل السمع

## الحكم الشرعى

قيل خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع

وقيل مقتضى خطاب الشرع إلى آخره

وفي تسمية الكلام فى الأزل خطابا خلاف

ثم الخطاب إما أن يرد باقتضاء الفعل مع الجزم وهو الايجاب

أو لا مع الجزم وهو الندب

أو باقتضاء الترك مع الجزم وهو التحريم

أو لا مع الجزم وهو الكراهة

أو بالتخيير وهو الإباحة فهى حكم شرعى إذ هى من خطاب الشرع خلافا للمعتزلة

وفى كونها تكليفا خلاف

فالواجب قيل ما عوقب تاركه ورد بجواز العفو

وقيل ما تواعد على تركه بالعقاب

ورد بصدق ايعاد الله تعالى

وقيل ما يذم تاركه شرعا مطلقا ليدخل الموسع والكفاية حافظ على عكسه فاحل بطرده أذ يرد النائم والناسى

والمسافر

فان قيل يسقط الوجوب قلنا ويسقط بفعل البعض فالمختار ما ذم شرعا تاركه قصدا مطلقا

والفرض والواجب متباينان لغة ومترادفان شرعا فى اصح الروايتين واختارها

واختارها ابن عقيل وغيره وقاله الشافعية

والثانية الفرض أكد واختارها ابن شاقلا والحلوانى

وذكره ابن عقيل عن أصحابنا وقاله الحنفية

فقيل هو ما ثبت بدليل مقطوع به

وقيل ما لا يسقط فى عمد ولا سهو

وذكر ابن عقيل رواية عن احمد رحمه الله تعالى

الفرض ما لزم بالقرآن

والواجب ما لزم بالسنة

مسألة الأداء ما فعل فى وقته المقدر له أولا شرعا

والقضاء ما فعل بعد وقت الأداء استدراكا لما سبق بأن آخره عمدا

فإن آخره لعذر تمكن منه كمسافر ومريض أو لا مانع شرعى كصوم حايض فهل هو قضاء يبنى على وجوبه عليه

وفيه أقوال لنا وقيل روايات

قال أبو البركات يجب وذكره نص احمد واختيار أصحابنا

وقيل لا يجب وحكاه القاضى عن الحنفية



وقيل يجب على مسافر ونحوه لا حائض  
فإن وجب كان قضاء والا فلا  
والاعادة ما فعل مرة بعد أخرى أو في وقته المقدر له أو فيه لخلل في الأول أقوال  
مسألة فرض الكفاية واجب على الجميع عند الأكثر ونص عليه إمامنا  
وقيل يجب على بعض غير معين  
ويسقط بفعل البعض كما يسقط الإثم إجماعا  
وتكفى عليه الظن بأن البعض فعله قاله القاضى وغيره  
وان فعله الجميع دفعه واحدة فالكل فرض ذكره ابن عقيل محل وفاق  
ولنا فيما إذا فعل بعضهم بعد بعض في كون الثاني فرضا وجهان جزم في الواضح بالفرض  
ولا فرق بينه وبين فرض العين ابتداء قاله في الروضة  
ويلزم بالشروع

وفرض العين أفضل منه في الأظهر فيهما  
مسألة الأمر بواحد من أشياء كخصال الكفارة مستقيم والواجب واحد لا بعينه قاله الأكثر  
واختار القاضى وابن عقيل الواجب واحد ويتعين بالفعل  
واختار أبو الخطاب الواجب واحد معين عند الله تعالى  
وعن المعتزلة كالقاضى  
وبعضهم معين يسقط به وبغيره  
وعن الجبائى وابنه جميعها واجب على التخيير بمعنى أن كل واحد منها مراد  
فلهذا قيل الخلاف معنوى وقيل لفظى  
مسألة إذا علق وجوب العبادة بوقت موسع كالصلاة تعلق بجميعة أداء عند الجمهور  
ولنا في وجوب العزم وإذا أخرج وجهان  
وقال بعض المكلمين يتعلق الوجوب بجزء غير معين كخصال الكفارة واختاره ابن عقيل في موضع وجمل أبو  
البركات مراد أصحابنا عليه  
قلت صرح القاضى وغيره بالفرق  
مسألة من أخرج الواجب الموسع مع ظن مانع موت أو غيره أثم إجماعا  
ثم إذا بقى على حالة ففعله فالجمهور أداء  
وقال القاضيان أبو بكر والحسين قضاء

مسألة ما لا يتم الوجوب الا به ليس بواجب إجماعا قدر عليه المكلف كإكتساب المال للزكاة او لا كاليد في الكتابة  
وحضور الإمام والعدد في الجمعة

وأما ما لا يتم الواجب الا به كالطهارة وقطع المسافة الى العبادة وغسل بعض الرأس فواجب عند الأكثر خلافا  
لبعض المعتزلة

وأوجب بعض أصحابنا وغيرهم ما كان شرطا شرعيا

وإذا قلنا بوجوبه عوقب تاركه قاله القاضى وغيره  
وفي الروضة لا يعاقب تاركه  
وذكره أبو العباس وقال أيضا ووجوبه عقلا وعادة لا ينكر والوجوب العقابي لا يقوله فقيه والوجوب الطلبى محل  
النزاع وفيه نظر  
مسألة إذا كنى الشارع عن العبادة ببعض ما فيها نحو وقرآن الفجر و محلين رؤوسكم دل على فرضه جزم به  
القاضى وابن عقيل

مسألة يجوز أن يجرم واحد لا بعينه عند الأكثر خلافا للمعتزلة  
مسألة يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب خلافا للمعتزلة  
ويستحيل كون الشيء واجبا حراما من جهة واحدة إلا عند بعض من يجوز تكليف المحال  
وأما الصلاة في الدار المغصوبة فمذهب إمامنا والظاهرية وغيرهم عدم الصحة خلافا للأكثرين  
وقيل يسقط الفرض عندها لا بها  
مسألة وأما من خرج من أرض الغصب تائبا فصح توبته فيها  
ولم يعص بحركة خروجه عند ابن عقيل وغيره خلافا لأبي الخطاب  
مسألة الندب لغة الدعاء الى الفعل  
وشرعا ما أئيب فاعله ولم يعاقب تاركه  
وقيل مأمور به يجوز تركه لا الى بدل  
وهو مرادف السنة والمستحب  
وهو مأمور به حقيقة عند الأكثر  
وقال الحلواني وأبو الخطاب مجازا  
وذكر أبو العباس أن المرغب فيه من غير أمر هل يسمى طاعة وامرا حقيقة فيه أقوال ثالثها يسمى طاعة لا مأمورا  
مسألة الندب تكليف ذكره ابن عقيل وصاحب الروضة وغيرهما

ومنعه الأكثر  
مسألة إذا طال واجب لا حد له كطمأنينة وقيام فما زاد على قدر الإجزاء نفل عند احمد وأكثر أصحابه خلافا  
لبعض الشافعية  
مسألة المكروه ضد المدبوب  
وهو ما مدح تاركه ولم يذم فاعله  
وهو في كونه منهيها عنه حقيقة ومكلفا به كالمندوب  
ويطلق أيضا على الحرام وعلى ترك الأولى  
وذكر بعض أصحابنا وجهاننا أن المكروه حرام وقاله محمد بن الحسن  
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف

هو الى الحرام أقرب  
وإطلاقه في عرف المتأخرين ينصرف الى التنزيه  
مسألة الأمر المطلق لا يتناول المكروه عند الأكثر خلافا للرازي الحنفى  
مسألة المباح غير مأمور به خلافا للكعبى وعلى الأول إذا أريد بالامر الإباحة فمجاز عند الأكثر  
وقال أبو الفرج الشيرازى وبعض الشافعية حقيقة  
مسألة خطاب الوضع ما استفيد بواسطة نصب الشارع علما معرفا لحكمه لتعذر معرفة خطابه في كل حال  
وللعلم المنسوب أصناف  
أحدها العلة وهى فى الأصل العرض الموجب لخروج البدن الحيوانى عن الاعتدال الطبيعى

ثم استعيرت عقلا لما أوجب الحكم العقلى لذاته كالكسر للانكسار  
ثم استعيرت شرعا لمعان  
أحدها ما أوجب الحكم الشرعى لا محالة وهو الجموع المركب من مقتضى الحكم وشرطه ومحله وأهله  
الثانى مقتضى الحكم وان تخلف لفوات شرط أو وجود مانع  
الثالث الحكمة كمشقة السفر للقصر والفطر والدين لمنع الزكاة والابوة لمنع القصاص  
الصنف الثانى السبب وهو لغة ما توصل به الى الغرض واستعير شرعا لمعان  
أحدها ما يقابل المباشرة كحفر البئر مع التردية فالأول سبب والثانى علة  
الثانى علة العلة كالرمى هو سبب القتل وهو علة الاصابة التى هى علة الزهوق  
الثالث العلة بدون شرطها كالنصاب بدون الحول  
الرابع العلة الشرعية كاملة  
الصنف الثالث الشرط وهو لغة العلامة ومنه جاء أشراتها  
وشرعا ما يلزم من انتفائه انتفاء أمر على غير جهة السببية كالإحصان والحول ينتفى الرجم والزكاة لانتفائهما  
وهو عقلى كالحياة للعلم  
ولغوى كدخول الدار لوقوع الطلاق المعلق عليه  
وشرعى كالطهارة للصلاة

وعكسه المانع وهو ما يلزم من وجوده عدم الحكم  
والصحة والفساد عندنا من باب خطاب الوضع  
وقيل معنى الصحة الإباحة والبطالان الحرمة  
وقيل هما أمر عقلى

فالصحة فى العبادات وقوع الفعل كافيا فى سقوط القضاء عند الفقهاء  
وعند المتكلمين موافقة الأمر

فصلاة من ظن الطهارة صحيحة على الثانى لا الأول  
والقضاء واجب على القولين عند الأكثر  
وفى المعاملات ترتب أحكامها المقصودة بما عليها

والبطالان والفساد مترادفان يقابلاهما على الرأيين  
وسمى الحنفية ما لم يشرع بأصله ووصفه كبيع الملاقيح باطلا وما شرع بأصله دون وصفه فاسدا  
والعزيمة لغة القصد المؤكد

وشرعا الحكم الثابت بدليل شرعى خال عن معارض راجح  
وقيل ما لزم بالزام الله تعالى من غير مخالفة دليل شرعى  
وقيل طلب الفعل الذى لم يشتهر فيه منع شرعى  
والرخصة لغة السهولة

وشرعا ما ثبت على خلاف دليل شرعى لمعارض راجح  
ومنها ما هو واجب كأكل الميتة عند الضرورة ومنلوب كالقصر ومباح ككلمة الكفر اذا أكره عليها  
وظاهر ذلك أن الرخصة ليست من خطاب الوضع خلافا لبعض أصحابنا  
البحكم فيه الأفعال

الاجماع على صحة التكليف بالتحال لغيره  
وفي صحة التكليف بالتحال لذاته قولان  
مسألة الأكثر على أن حصول الشرط الشرعى ليس شرطا في التكليف  
وهى مفروضة في تكليف الكفار بالقرع  
والصحيح عن أحمد وأكثر أصحابه الوقوع كالإيمان اجماعا خلافا لأبي حامد الاسفرائينى وأكثر الحنفية مطلقا  
ولطائفة في الأوامر فقط ولأخرى فيما عدا المرتد وأخرى فيما عدا الجهاد

مسألة لا تكليف إلا بفعل ومتعلقة في النهى كف النفس وقيل ضد النهى عنه  
وعن أبي هاشم العدم الأصلى  
مسألة الأكثر ينقطع التكليف حال حدوث الفعل خلافا للأشعرى  
مسألة شرط المكلف به أن يكون معلوم الحقيقة للمكلف  
معلوما كونه مأمورا به معدوما عند الأكثر  
البحكم عليه

مسألة شرط التكليف العقل وفهم الخطاب ذكره الأمدى اتفاق العلماء  
وذكره غيره أن بعض من جوز المستحيل قال به لعدم الابتلاء  
فلا تكليف على مجنون وطفل عند الأكثر  
وقيل بلى كسكران على نص امامنا والشافعى خلافا لابن عقيل وأكثر المتكلمين وكمغمى عليه نصا  
ولا تكليف على مميز عند الأكثر كالتائم وناس  
وعن إمامنا تكليفه لفهمه

وعنه يكلف المراهق واختاره ابن عقيل  
مسألة المكره المحمول كالألة غير مكلف عند الأكثر خلافا للحنفية وهو مما لا يطاق وذكر بعض أصحابنا عنا  
كالحنفية وبالتهديد والضرب مكلف عند

أصحابنا والشافعية خلافا للمعتزلة

مسألة تعلق الأمر بالمعدوم بمعنى طلب ايقاع الفعل منه حال عدمه محال باطل بالاجماع

أما بمعنى تقدير وجوده فجائز عندنا خلافا للمعتزلة

مسألة الأمر بما علم الأمر انتفاء شرط وقوعه صحيح عندنا خلافا للمعتزلة والإمام

الأدلة الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والقياس

وسياتى بيان غيرها أن شاء الله تعالى

الاصل الكتاب

والسنة مخبرة عن حكم الله

والاجماع مستند اليهما

والقياس مستنبط منهما

الكتاب كلام الله المنزل للإعجاز بسورة منه المعبد بتلاوته وهو القرآن

وتحريفه بما نقل بين دفنى المصحف تقلا متواترا دورى

وقال قوم الكتاب غير القرآن وهو سهو

والكلام عند الأشعرية مشترك بين الحروف للسموعة والمعنى النفسى

وهو نسبة بين مفردين قائمة بالمتكلم وعندنا لاشتراك

قال إمامنا لم يزل الله تعالى متكلمنا اذا شاء

وقال القرآن معجز بنفسه

قال جماعة من أصحابنا كلام أحمد يقتضى أنه معجز فى لفظه ونظمه ومعناه وفاقا للحنفية وغيرهم

وخالف القاضى فى المعنى

قال ابن حامد الأظهر من جواب أحمد أن الإعجاز فى الحروف المقطعة باق خلافا للمعتزلة

وفى بعض آية اعجاز ذكره القاضى وغيره

وفى التمهيد لا وقاله الحنفية

وفى واضح ابن عقيل لا يحصل التحدى بآية أو آيتين

مسألة ما لم يتواتر فليس بقرآن لقضاء العادة بالتواتر فى تفاصيل مثله

وقوة الشبهة فى بسم الله الرحمن الرحيم منعت من التكفير فى الجانيين

لاوهى بعض آية فى النمل إجماعا وآية من القرآن عند الأكثر

مسألة القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء

مسألة ما صح من الشاذ ولم يتواتر وهو ما خالف مصحف عثمان نحو فصيام ثلاثة أيام متتابعات فى صحة الصلاة

بما روايتان

وقال البغوى من الشافعية هو ما وراء العشرة

قال أبو العباس قول أئمة السلف أن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة لا مجموعها

والشاذ حجة عند إمامنا والحفوية

وذكره ابن عبد البر إجماعا

وعن أحمد ليس الحجة وحكى عن الشافعي ولا يصح عنه بل نصه واختيار أكثر أصحابه كقولنا  
مسألة في القرآن المحكم والمتشابه وللعلماء فيها أقوال كثيرة  
والأظهر المحكم المتضح المعنى والمتشابه مقابله لا شراك أو اجمال أو ظهور تشبيهه  
ولا يجوز أن يقال في القرآن ما لا معنى له عند عامة العلماء  
وفيه ما لا يفهم معناه إلا الله تعالى عند الجمهور  
ولا يعنى به غير ظاهره إلا بدليل خلافا للمرجئة  
ولا يجوز تفسيره برأى واجتهاد بلا أصل  
وفي جوازه بمقتضى اللغة روايتان  
والسنة لغة الطريقة

وشرعا اصطلاحا ما نقل عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً  
مسألة ما كان من أفعاله عليه السلام جبلياً أو بياناً أو مخصصاً به فواضح  
وفيما اذا تردد بين الجبلي والشرعي كالحج راكبا تردد  
وما سواه فما علمت صفتة فأتمته فيه سواء وما لم تعلم صفتة فروايتان الوجوب والندب  
مسألة فعل الصحابي مذهب له في وجه لنا  
الاجماع لغة العزم والاتفاق  
واصطلاحاً اتفاق مجتهدى عصر من هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم على أمر ديني  
وهو حجة قاطعة عند الأكثر خلافا للنظام في آخرين  
ودلالة كونه حجة الشرع وقيل العقل أيضا  
مسألة وفاق من سيوجد لا يعتبر اتفاقاً  
والجمهور أن المقلد كذلك  
وميل ابن البقلاني والآمدى الى اعتباره

ولا عبرة بمن عرف أصول الفقه أو الفقه فقط أو النحو فقط عند الجمهور  
ولا عبرة بقول كافر متأول أو غيره  
وقيل المتأول كالكافر عند المكفر دون غيره  
وفي القاسق باعتقاد أو فعل النفي عند القاضى وابن عقيل والاثبات عند ابى الخطاب  
وقيل يسأل فإن ذكر مستند صالحا اعتد به  
وقيل يعتبر في حق نفسه فقط دون غيره  
مسألة لا يختص الاجماع بالصحابة بل إجماع كل عصر حجة عند الأكثر خلافا لداود  
وعن أحمد مثله

قال أبو العباس لا يكاد يوجد عند أحمد احتجاج باجماع بعد عصر التابعين أو بعد القرون الثلاثة  
مسألة لا إجماع مع مخالفة واحد أو اثنين عند الجمهور كالثلاثة جزم به في التمهيد وغيره خلافا لابن جرير

وعن أحمد مثله

وفي الروضة وغيرها الخلاف في الأقل لكن الأظهر أنه حجة لا إجماع  
مسألة التابعي المجتهد معتبر مع الصحابة عند الأكثر خلافا للحلواني

وعن أحمد مثله

فإن نشأ بعد اجماعهم فعلى انقراض العصر

وتابعي التابعي كالتابعي مع الصحابة ذكره القاضى وغيره

مسألة إجماع أهل المدينة ليس بحجة خلافا لمالك

مسألة قول الخلفاء الراشدين مع مخالفة مجتهد صحابي لهم ليس باجماع عند الأكثر خلافا لابن البناء

وعن أحمد مثله

وقول أحدهم ليس بحجة فيجوز لغير الخلفاء الراشدين خلافه رواية واحدة عند أبي الخطاب

وذكر القاضى رواية لا يجوز واختاره البرمكى وغيره

مسألة لا ينعقد الإجماع باهل البيت وحلهم عند الأكثر خلافا للشيعة والقاضى فى المعتمد

مسألة لا يشترط عدد التواتر للإجماع عند الأكثر فلو لم يبق إلا واحد ففى كونه حجة إجماعية قولان

مسألة إذا أفنى واحد وعرفوا به قبل استقرار المذاهب وسكتوا عن مخالفته فإجماع عند أحمد وأكثر أصحابه خلافا

للشافعى

وقيل حجة لا إجماع

وقيل هما بشرط انقراض العصر

وقيل حجة فى الفتيا لا الحكم وقيل عكسه

وأن لم يكن القول فى تكليف فلا إجماع قاله فى التمهيد والروضة ولم يفرق آخرون

وأن لم ينشر القول فليس بحجة عند الأكثر

والأكثر على أنه لا فرق بين مذهب الصحابي أو مجتهد من المجتهدين فى ذلك

مسألة لا يعتبر لصحة الإجماع انقراض العصر عند الأكثر وأوماً إليه أمامنا

واعتبره أكثر أصحابنا وهو ظاهر كلام إمامنا فعليه لهم ولبعضهم الرجوع لدليل لا على الأول

وقال الإمام يعتبر إن كان عن قياس

مسألة لا إجماع إلا عن مستند عند الأكثر قياس أو غيره عند الأكثر وتحرم مخالفته عند الأكثر

مسألة إذا أجمع على قولين ففى إحداهن ثالث أقوال ثالثها المختار أن رفع الثالث الإجماع امتنع والا فلا ويجوز

إحداث دليل آخر وعله عند الأكثر وكذا إحداهن تأويل

مسألة اتفاق العصر الثانى على أحد قولى أهل العصر الأول بعد أن استقر خلافهم ليس إجماعاً عند إمامنا وأكثر

أصحابه خلافاً لأبى الخطاب وغيره

مسألة اتفاق مجتهدي عصر بعد الخلاف والاستقرار فمن اشترط انقراض العصر عدة اجماعاً ومن لم يشترطه فقييل  
حجة وقيل ممتنع

وقيل الاستقرار لم يخالف فيه الا شردمة

مسألة اختلفوا في جواز عدم علم الأمة بخبر أو دليل راجح اذا عمل على وفقه  
وارتداد الامة جائز عقلاً لا سمعاً في الأصح لعصمتها من الخطأ والردة أعظمه  
ويصح التمسك بالاجماع فيما لا تتوقف صحة الاجماع عليه

وفي الدنيوية كالآراء في الحروب خلاف

وفي أقل ما فيل كدية الكتابي الثلث به وبالاستصحاب لا به فقط اذ الأقل مجمع عليه دون نفى الزيادة  
ويثبت الاجماع بنقل الواحد عند الأكثر

مسألة منكر حكم الاجماع الظني لا يكفر

وفي القطعي أقوال ثالثها المختار أن نحو العبادات الخمس يكفر والله أعلم

ويشترك الكتاب والسنة والاجماع في السند والتمن

فالسند الاخبار عن طريق المتن

والخبر صيغة تدل بمجرد ما عليه قاله القاضي وغيره ونقشه ابن عقيل

والأصح أنه بجد

فحده في العدة بما دخله الصدق والكذب

وفي التمهيد بما دخله الصدق والكذب وفي الروضة بما يتطرق اليه التصديق أو التكذيب

وغير الخبر إنشاء وتنبيه

ومن التنبيه الأمر والنهي والاستفهام والتمنى والترجي والقسم والنداء

وبعت واشترت وطلقت ونحوها إنشاء عند الأكثر وعند الحنفية إخبار

وينقسم الخبر الى ما يعلم صدقه والى ما يعلم كذبه والى ما لا يعلم واحد منهما

فالأول ضروري بنفسه كالمواتر

وبغيره كالموافق للضروري

ونظري كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم وخبر الإجماع والخبر الموافق للنظر

والثاني المخالف لما علم صدقه

والثالث قد يظن صدقه كخبر العدل وقد يظن كذبه كخبر الكذاب وقد يشك

فيه كخبر المجهول

وينقسم الى متواتر وآحاد فالمتواتر لغة المتتابع واصطلاحاً خبر جماعة مفيد بنفسه العلم

وخالف السمنية في إفادة المتواتر العلم وهو بمت

والعلم الحاصل به ضروري عند القاضي ونظري عند أبي الخطاب ووافق كلا آخرون والخلاف لفظي

مسألة شروط التواتر المتفق عليها أن يبلغوا عدداً يمتنع معه التواطؤ على الكذب لكثرتهم أو لدينهم وصلاتهم

مستندين الى الحس مستويين في طرفي الخبر ووسطه



وفي اعتبار كونهم عالمين بما أخبروا به لا طنين قولان  
ويعتبر في التواتر عدد معين واختلفوا في قدره  
والصحيح عند المحققين لا ينحصر في عدد  
وضابطه ما حصل العلم عنده فيعلم اذا حصول العدد ولا دور  
ولا يشترط غير ذلك  
وشرط بعض الشافعية الإسلام والعدالة  
وقوم أن لا يجوبهم بلد

وقوم اختلاف الدين والنسب والوطن  
والشيعة المعصوم فيهم دفعا لكذب  
واليهود أهل الذلة والمسكنة فيهم  
وإذ اختلف التواتر في الوقائع كحاتم في السخاء فما اتفقوا عليه يتضمن أو التزام هو المعلوم  
وقول من قال كل عدد أفاد خبرهم علما بواقعة لشخص فمثله يفيد في غيرها لشخص آخر صحيح إن تساوبا من  
كل وجه وهو بعيد عادة  
خبر الواحد ما عدا التواتر ذكره في الروضة وغيرها  
وقيل ما أفاد الظن ونقض طرده بالقياس وعكسه بخبر لا يفيد  
وذكر الآمدى ومن وافقه من أصحابنا وغيرهم أن زاد نقلته على ثلاثة سمي

مستفيضا مشهورا  
وذكر الأسفرائيني وأنه يفيد العلم نظرا والتواتر ضرورة  
مسألة قيل عن أحمد في حصول العلم بخبر الواحد قولان والأكثر لا يحصل وقول ابن أبي موسى وجماعة من المحدثين  
وأهل النظر يحصل  
وحملة المحققون على ما نقله آحاد الأئمة المتفق على عدالته وثقتهم واتقائهم من طرق متساوية وتلقته الأمة بالقبول  
ومن جحد ما ثبت بخبر الآحاد في كفره وجهان ذكرهما ابن حامد  
مسألة إذا أخبر واحد بحضرة عليه السلام ولم ينكر دل على صدقه ظنا في ظاهر قول أصحابنا وغيرهم وقيل قطعا  
وكذا الخلاف لو أخبر واحد بحضرة خلق كثير ولم يكذبوه وقال ابن الحاجب إن علم أنه لو كان كاذبا لعلموه ولا  
حامل على السكوت فهو صادق قطعا للعادة

مسألة إذا تفرد واحد فيما تتوفر الدواعى على نقله وقد شاركه خلق كثير كما لو انفرد واحد بقتل خطيب على  
المنبر في مدينة فهو كاذب قطعا خلافا للرافضة  
مسألة يجوز العمل بخبر الواحد عقلا خلافا لقوم  
ولكن هل في الشرع ما يمنعه أو ليس فيه ما يوجب قولان  
ويجب العمل به سمعا عند الأكثر واختار طائفة من أصحابنا وغيرهم وعقلا واشترط الجبائي لقبول خبر الواحد أن  
يرويه اثنان في جميع طبقاته كالشهادة أو بعضه دليل آخر

الشرائط في الراوى منها العقل إجماعا  
ومنها البلوغ عند الجمهور  
وعن أحمد تقبل شهادة المميز فههنا أولى  
فإن تحمل صغيرا عاقلا ضابط وروى كثيرا قبل عند إمامنا وغيره  
ومنها الإسلام إجماعا لآتهام الكافر في الدين  
ومنها العدالة وهى محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة  
وتتحقق باجتناب الكبائر وترك الاصرار على الصغابر وبعض المباح

والمعاصى كبائر وصفائر عند الأكثر خلافا للأستاذ  
فالكبيرة ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة نص عليه إمامنا وقال أبو العباس أو لعنه أو غضب أو نفى إيمان  
والمبتدعة هم أهل الأهواء وأن كانت بدعة أحدهم مغلظة كالتجهم ردت روايته مطلقا  
وأن كانت متوسطة كالقدر ردت إن كان داعية  
وأن كانت خفيفة كالإرجاء فهل تقبل معها مطلقا أو ترو عن الداعية روايتان  
هذا تحقيق مذهبا

والفقهاء ليسوا من أهل الأهواء عند ابن عقيل والأكثر خلافا للقاضى  
وغيره فمن شرب نبيذا مختلفا فيه فالأشهر عندنا يحد ولا يفسق وفيه نظر  
والحدود في القذف أن كان بلفظ الشهادة قبلت روايته دون شهادته عند أصحابنا  
وفي التفرقة نظر

وإذا تحمل فاسقا أو كافر وروى عدلا مسلما قبلت روايته  
ولا تشترط روية الراوى ولا ذكوريته ولا عدم العداوة والقراية ولا معرفة نسبه ولا إكتاره من سماع الحديث ولا  
علمه بفقاه أو عربية أو معنى الحديث  
واعتر مالک الفقه

ونقل عن أبي حنيفة مثله وعنه أيضا إن خالف القياس  
ولا البصر

قال أحمد رحمه الله تعالى ورضى عنه في رواية عبد الله في سماع الضير إذا كان يحفظ من المحدث فلا بأس وإذا لم  
يكن يحفظ فلا

مسألة مجهول العدالة لا يقبل عند الأكثر خلافا للحنفية  
وعن أحمد قبوله واختاره بعض أصحابنا قال وأن لم تقبل شهادته  
وفي الكفاية تقبل في زمن لم تكثر فيه الخيانة  
مسألة من ذهب أصحابنا والأكثرين أن الجرح والتعديل يثبت بالواحد في الرواية دون الشهادة  
وقيل لا فيهما وقيل نعم فيهما

مسألة من ذهب الأكثرين يشترط ذكر سبب الجرح لا التعديل وقيل عكسه  
وقال بعض أصحابنا وغيرهم يشترط فيهما وعن أحمد عكسه

والمختار وفاقا لأبي المعالي والآمدى إن كان عالما كفى الإطلاق فيهما والا لم يكف  
ومن اشتبه اسمه باسم مجروح رد خبره حتى يعلم حاله  
وتضعيف بعض المحدثين الخبر يخرج عندنا على الجرح المطلق قاله أبو البركات  
مسألة الجرح مقدم عند الأكثر وقيل التعديل اذا كثر المعدلون واختاره أبو البركات مع جرح مطلق إن قبلناه  
أما عند إثبات معين ونفيه باليقين فالترجيح  
مسألة حكم الحاكم المشروط العدالة بشهادته أو روايته تعديل باتفاق وليس ترك الحكم بما جرحا  
وعمل العالم بروايته تعديل أن علم أن لا مستند للفعل غيره والا فلا عند الأكثر  
وقاله أبو المعالي والمقدسى الا فيما العمل فيه احتياطا

وقال أبو البركات يفرق بين من يرى قبول قول مجهول الحال أو لا أو يجهل مذهبه  
وإذا قلنا هو تعديل كان كالتعديل بالقول من غير ذكر السبب قاله في الروضة  
وفي رواية العدل عنه أقوال ثالثها المختار وهو المذهب تعديل ان كانت عاداته أنه لا يروى الا عن عدل وأذا قال  
الراوى حدثني الثقة او عدل أو من لا أتهم فإنه يقبل وأن رددنا المرسل عند أبي البركات  
وذكره القاضى وأبو الخطاب وابن عقيل في صور المرسل على الخلاف فيه وتزول جهالة الراوى المعين برواية واحد  
عنه وقيل بل باثنين

مسألة الجمهور على أن الصحابة عدول وهو الحق  
وقيل الى حين زمن الفتن فلا يقبل الداخلون لأن الفاسق غير معين  
وقالت المعتزلة عدول إلا من قاتل عليا  
وقيل هم كغيرهم  
مسألة والصحابي من رآه عليه السلام عند الأكثر مسلما أو اجتمع به

وقيل من طالت صحبته له عرفا  
وقيل وروى عنه  
ولا يعتبر في ثبوت الصحبة عند الأكثر خلافا لبعض الحنفية  
فلو قال معاصر عدل أنا صحابي قبل عند الأكثر  
مسألة في مستند الصحابي الراوى  
فإذا قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم كذا حمل كلامه على سماعه منه عند الأكثر  
وعند ابن البقالين وأبي الخطاب لا يحمل  
مسألة إذا قال أمر عليه السلام بكذا أو أمرنا أو هانا ونحوه فهو حجة عند الأكثر خلافا لبعض المتكلمين  
ونقل عن داؤد قولان  
مسألة إذا قال أمرنا أو هينا فحجة عند الأكثر خلافا لقوم  
ومثل ذلك من السنة  
واختار أبو المعالي لا يقتضى سنته عليه السلام  
وذكر ابن عقيل رخص حجة بلا خلاف

مسألة إذا قال كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم نفعل كذا ونحو ذلك فحجة عند أبي الخطاب  
والمقدسى خلافا للحنفية  
وأطلق في الكفاية احتمالين

وقال الشافعي أن كان مما يشيع كان حجة والا فلا  
وقوله كانوا يفعلون نقل للإجماع عند القاضي وأبي الخطاب وليس بحجة عند آخرين  
مسألة قول التابعي أمرنا أو فمينا أو من السنة كالصحابي عند أصحابنا لكنه كالمرسل وقوله كانوا كالصحابي ذكره  
القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل  
ومال أبو البركات إلى أنه ليس بحجة لأنه قد يعنى به في إدراكه كقول إبراهيم كانوا يفعلون يريد أصحاب عبد الله  
بن مسعود

مسألة مستند غير الصحابي أعلاه قراءة الشيخ عليه لا هو على الشيخ عند الأكثر  
وقيل عكسه وقيل هما سواء  
ثم أن قصد إسماعه وحده أو مع غيره قال حدثنا وأخبرنا وقال وسمعت  
وان لم يقصد قال حدث وأخبر وقال وسمعت  
وله إذا سمع مع غيره قول حدثني

وإذا سمع وحده حدثنا عند الأكثر  
ونقل الفضل بن زياد إذا سمع مع الناس يقول حدثني قال ما أدري وأحب إلى أن يقول حدثنا  
وإذا قرأ على الشيخ فقال نعم أو سكت بلا موجب من غفلة أو غيرها فله الرواية عند الأكثر ويقول حدثنا  
وأخبرنا قراءة عليه وبدون قراءة عليه روايات ثالثها جواز أخبرنا لا حدثنا ورابعها جوازهما فيما أقر به لفظا لا حالا  
وخامسها جواز أخبرنا فقط لفظا لا حالا  
وظاهر ما سبق أن منع الشيخ للراوى من روايته عنه ولم يسند ذلك إلى خطأ أو شك لا يؤثر وصرح به بعضهم  
ومن شك في سماع حديث لم تجز روايته مع الشك إجماعا  
ولو اشتبه بغيره لم يرو شيئا مما اشتبه به  
فإن ظن أنه واحد منهما بعينه أو أن هذا مسموع له قضى جواز الرواية اعتماد على غلبة الظن خلاف الأصح  
المنصوص جوازه

وهل يجوز للراوى ابدال قول الشيخ أخبرنا بحدثنا أو عكسه فيه روايتان  
وتجوز الرواية بالإجازة في الجملة عند الأكثر خلافا لإبراهيم الحاربي وغيره  
ويجب العمل به لأنه كالمرسل

ثم الإجازة معين لمعين ويجوز أن يجيز جميع ما يرويه لمن أراده قاله أبو بكر وابن منده من أصحابنا وغيرهما خلافا  
لآخرين

ولا تجوز لمعدوم تبعا لموجود كهلان ومن يؤلد له في ظاهر كلام جماعة من أصحابنا  
وقاله غيرهم لأنها محادثة وإذن في الرواية

وأجازها أبو بكر بن أبي داؤد وغيره كما تجوز لطفل لا سماع له في أصح قولى العلماء وكما تجوز للغائب ولا تجوز لمعدوم أصلاً كأجزت لمن يولد لفلان وقاله الشافعية كالوقوف عندنا وعندهم وأجازها القاضى وبعض المالكية ويقول أجاز لى فلان ويقول حدثنا وأخبرنا إجازة وبدون إجازة لا يجوز عند الأكثر وحكى عن القاضى جواز أجزت لمن يشاء فلان خلافاً للقاضى أبى الطيب وغيره والمناولة والمكاتبة المقترنة بالإذن تجوز الرواية بها كالأجارة

ومجرد قول الشيخ للطالب هذا سماعى أو روايتى لا تجوز له روايته عنه عند الأكثر ولو وجد شيئاً بخط الشيخ لم تجز روايته عنه لكن يقول وجدت بخط فلان وتسمى الوجادة ويجب العمل بما ظن صحته من ذلك فلا يتوقف على الرواية عند الأكثر  
مسألة الأكثر على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف بمقتضيات الألفاظ الفارق بينها خلافاً لابن سيرين وعن أحمد مثله  
هذا إن أطلق

وإن بين النبى صلى الله عليه وسلم أن الله أمر به أو نهى فكالقرآن وقال ابن أبى موسى وحفيد القاضى وغيرهما ما كان خيراً عن الله تعالى أنه قاله فحكمه كالقرآن ومنع أبو الخطاب إبداله بما هو أظهر منه معنى أو أخص ويجوز للراوى إبدال قول الشيخ قال النبى صلى الله عليه وسلم بقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نص عليه إمامنا  
مسألة إذا كذب الأصل الفرع سقط العمل به لكذب واحد غير معين فإن قال لا أدري عمل به عند الأكثر خلافاً لبعض الحنفية

وعن أحمد مثله  
مسألة الزيادة من الثقة المنفرد بها مقبولة لفظية كانت أو معنوية لإمكان انفراده بان عرض لراوى الناقص شاغل أو دخل في أثناء الحديث أو ذكرت الزيادة في أحد المجلسين  
فإن علم اتحاد المجلس فإن كان غيره لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل والا قدم قول الأكثر ثم الأحفظ والأضبط ثم المثبت

وقال القاضى فيه مع التساوى روايتان والتحقيق في كلام أحمد أن راوى الزيادة أن لم يكن مبرزاً في الحفظ والضبط على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها فلا يقبل تفرد

وأن كان ثقة مبرزاً في الحفظ والضبط على من لم يذكرها فروايتان  
مسألة حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا في الغاية والاستثناء ونحوه مثل حتى تزهى وإلا سواء بسواء فإنه ممتنع اتفاقاً

مسألة خبر الواحد فيما تعم به البلوى كرفع اليدين في الصلاة ونقض

الوضوء بمس الذكر ونحوها مقبول عند الأكثر خلافا لأكثر الحنفية  
مسألة خبر الواحد في الحد مقبول عند الأكثر خلافا للكرخي والبصرى  
مسألة يجب العمل بحمل ما رواه الصحابي على أحد محملياته عند الأكثر  
فإن حملة على غير ظاهرة فالأكثر على الظهور  
وعن أحمد رواية يعمل بقوله  
وإن كان نصا لا يحتمل التأويل وخالفه فالأظهر عندنا لا يرد الخبر وفاقا للشافعية  
وعن أحمد لا يعمل به وفاقا للحنفية

وإن كان الظاهر عموما فسيأتي في التخصيص  
وان عمل بخلاف خبر أكثر الأمة لم يرد أجماعا  
واستثنى بعضهم إجماع المدينة على أنه إجماع  
مسألة خبر الواحد المخالف للقياس من كل وجه مقدم عليه عند الأكثر  
وعند المالكية القياس

وقال الحنفية يرد خبر الواحد إن خالف الأصول أو معنى الأصول لا قياس الأصول  
فأما إن كان أحدهما من الآخر خص بالآخر على ما يأتي إن شاء الله تعالى  
مرسل غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلق جماعة في قوله قولين  
واعتبر الشافعي لقبوله في الراوى أن لا يعرف له رواية إلا عن مقبول وأن لا يخالف الثقات إذا أسند الحديث في ما  
أسندوه وإن يكون من كبار التابعين  
وفي المتن أن يسند الحفاظ المأمونون عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر معنى ذلك المرسل أو يرسله غيره  
وشيوخهما مختلفة أو يعضده قول صحابي أو قول عامة العلماء  
وكلام أحمد في المرسل قريب من كلام الشافعي رضى الله عنهما  
وقال السرخسي يقبل في القرون الثلاثة وابن أبان ومن أئمة النقل أيضا

أما مرسل الصحابي فحجة عند الجمهور  
وخالف بعض الشافعية إلا أن يعلم بنصه أو عادته أنه لا يروى إلا عن صحابي  
الأمر حقيقة في القول المخصوص اتفاقا  
وعند الأكثر مجاز في الفعل  
وفي الكفاية مشترك بينه وبين الشأن والطريقة ونحو ذلك  
واختار الآمدى متواط

حد الأمر قيل هو القول المتضمن طاعة المأمور بفعل المأمور به  
وقيل استدعاء الفعل بالقول  
والمختار استدعاء إيجاد الفعل بالقول أو ما قام مقامه  
وهل يشترط العلو والاستعلاء أو لا أو العلو دون الاستعلاء أو عكسه أقوال  
والاستعلاء هو الطلب لا على وجه التذليل بل بغلظة ورفع صوت

والعلو أن يكون الطالب أعلى مرتبة قاله القرافي  
ولا يشترط في كونه الأمر أمر إرادته خلافا للمعتزلة

فاعتبر الجبائي وابنه إرادة الدلالة وبعضهم إرادة الفعل  
ولا يشترط الإرادة لغة إجماعا  
وللأمر عند الأكثر صيغة تدل بمجرد ما عليه لغة  
القائلون بالنفسي اختلفوا في كون الأمر له صيغة تخصه  
والخلاف عند ائمة منهم في صيغة افعال

وترد صيغة افعال لستة عشر معنى الوجوب اقيموا الصلاة الثاني الندب فكاتبوهم الثالث الارشاد وأشهدوا الرابع  
الإباحة فاصطادوا والخامس التهديد اعملوا ما شئتم ومنه قل تمتعوا السادس الامتنان كلوا مما رزقكم الله السابع  
الإكرام ادخلوها بسلام الثامن التسخير كونوا قردة التاسع التعجيز فأتوا بسورة العاشر الإهانة ذق إنك أنت العزيز  
الكريم الحادي عشر التسوية اصبروا أو لا تصبروا الثاني عشر

الدعاء اللهم اغفر لي الثالث عشر التمني ... ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي ...

**الرابع عشر الاحتقار ألقوا ما أنتم ملقون الخامس عشر التكوين كن فيكون**

السادس عشر الخبر فاصنع ما شئت وعكسه والوالدات يرضعن أولادهن  
مسألة الأمر المجرد عن القرينة الحق أنه حقيقة في الوجوب وهو قول الأكثر شرعا أو لغة أو عقلا مذاهب  
ولا يحسن الاستفهام هل هو للوجوب أم لا ذكره أصحابنا وغيرهم  
وقيل حقيقة في الندب وقيل الإباحة  
وقد ذكرت في المسألة خمسة عشر مذهباً في القواعد

فإن ورد بعد حظر فالوجوب أو الوجوب إن كان بلفظ أمرتكم أو أنت مأمور لا بلفظه افعال أو الإباحة أو  
الاستحباب أو كما كان قبل الحظر أقوال  
أما ورود النهي بعد الأمر فالتحريم أو الكراهة أو الإباحة أقوال  
قال ابن عقيل وشيخه والامام والأمر بعد الاستيذان للإباحة  
وظاهر كلام جماعة خلافه  
والخبر الأمر كالأمر

قال بعض أصحابنا لا يحتتمل الندب  
واطلاق القواعد على ترك الفعل

واطلاق الفرض أو الوجوب نص في الوجوب لا يحتتمل التأويل عند أبي البركات خلافا للقاضي  
وكتب عليكم نص في الوجوب ذكره القاضي وإذا حرف الأمر عن الوجوب جاز الاحتجاج به في الندب والإباحة  
خلافا للتميمي

مسألة الأمر المطلق للتكرار حسب الإمكان ذكره ابن عقيل منزه وأصحابه  
وقال الأكثر لا يقتضيه

فعلى عدم التكرار لا يقتضى إلا فعل مرة أو يحتتمل التكرار أولا يدل على المرة والمرات أو الوقف فيما زاد على  
مرة والمرات أقوال

مسألة اذا علق الأمر على علة ثابتة وجب تكرره بتكررها اتفاقا  
وأن علق على شرط أو صفة فكالمسألة قبلها

واختار القاضى وأبو البركات وغيرهما التكرار هنا

مسألة من قال الأمر للتكرار قال للفور

واختلف غيرهم فذهب الأكثر للفور وللتراخي عند أكثر الشافعية وعن أحمد مثله  
وقال الإمام بالوقف لغة فإن بادر امتثل

وقيل بالوقف وان بادر

مسألة الأمر بشيء معين فهمى عن ضده من حيث المعنى لا اللفظ عند الأكثر

وعند أكثر الأشاعرة من جهة اللفظ بناء على أن الأمر والنهى لا صيغة هما وعند المعتزلة لا يكون فهمى عن ضده لا  
لفظا ولا معنى بناء على

إرادة المتكلم وليست معلومة

وأمر الندب كالأيجاب عند الأكثر أن قيل مأمور به حقيقة

والنهي عن الشيء هل هو أمره بأحد أضداده على الخلاف

مسألة الإجزاء امتثال الأمر ففعل المأمور به بشرطه يحققه أجماعا وكذا ان فسر الإجزاء بسقوط القضاء عند الأكثر  
خلافًا لعبد الجبار وابن الباقلان

مسألة الواجب الموقت يسقط بذهاب وقته عند الأكثر خلافا للقاضى والمقدسى والحلوانى وبعض الشافعية

فالقضاء بأمر جديد على الأول وبالأمر السابق على الثانى وان لم يقيد الأمر بوقت

وقيل هو على الفور فالقضاء بالأمر الأول عند الأكثر

وقال أبو الفرج المالكي والكرخى هو كالمؤقت

مسألة الأمر بالأمر بشيء ليس امرا بذلك الشيء عند الأكثر

مسألة الأمر بالماهية ليس امرا بشيء من جزئياتها عند ابن الخطيب وغيره خلافا للآمدى

مسألة الأمران المتعاقبان بمتماثلين ولا مانع عادة من التكرار من تعريف أو غيره والثانى غير معطوف مثل صل

ركعتين قيل معمول بهما واختاره القاضى وأبو البركات وأكثر الشافعية

وقيل تأكيد واختاره أبو الخطاب والمقدسى

وقيل بالوقف

مسألة يجوز أن يرد الأمر معلقا باختيار المأمور ذكره القاضى وابن عقيل

مسألة يجوز أن يرد الأمر والنهى دائما الى غير غاية فيقول صلوا ما بقيتم أبدا عند الأكثر خلافا للمعتزلة



مسألة الأمر بالصفة أمر بالموصوف نص عليه أمامنا

النهى مقابل الأمر فما قيل في حد الأمر وان له صيغة تخصه وما في مسائله من صحيح وضعيف فمثله هنا  
وصيغة لا تفعل وان احتملت تحقيرا كقوله لا تمدن عينيك وبيان العاقبة ولا تحسن الله غافلا والدعاء لا تؤاخذنا  
والياس لا تعتذروا اليوم والارشاد لا تسألوا عن اشياء فهي حقيقة في طلب الامتناع  
وتختص به مسألتان

إحدهما إطلاق النهى عن الشيء لعينه يقتضى فساد المنهى عنه عند الأكثر شرعا وقيل لغة وقال بعض الفقهاء  
والمتكلمين لا يقتضى فساد

وعند أبي الحسين يقتضى فساد العبادات فقط

وكذا النهى عن الشيء لو صفه عند أصحابنا والشافعية

وعند الحنفية وأبي الخطاب يقتضى صحة الشيء وفساد وصفه وكذا المعنى في غير المنهى عنه كالبيع بعد النداء  
للجمعة عند أحمد وأكثر أصحابه والظاهرية خلافا للأكثرين  
فان كان النهى عن غير العقد كتلقى الركبان والنجش والسوم على سوم أخيه والخطبة على خطبة أخيه

والتدليس فلا يقتضى فساد العقد على الأصح

الثانية النهى يقتضى الفور والدوام عند الأكثر خلافا لابن الباقلاني وصاحب المحصول

فإن قال لا تفعل هذا مرة فيقتضى الكف مرة

فإذا ترك مرة سقط النهى ذكره القاضى

وقال غيره يقتضى تكرار الترك والله أعلم

العام والخاص أجود حدوده اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله  
والخاص بخلافه

وينقسم اللفظ الى ما لا أعم منه كالمعلوم أو الشيء ويسمى العام المطلق وقيل ليس بوجود

والى ما لا أخص منه كزيد وعمرو

والى ما بينهما كالموجود والجوهر والجسم النامى والحيوان والإنسان فيسمى عاما وخاصا إضافيا أى هو خاص  
بالإضافة الى ما فوقه عام بالإضافة الى ما تحته

مسألة العموم من عوارض الألفاظ حقيقة وأما في المعاني فثالثها الصحيح كذلك

مسألة للعموم صيغة عند الأئمة الأربعة خلافا للأشعرية

فهي حقيقة في العموم مجاز في الخصوص

وقيل عكسه وقيل مشتركة وقيل بالوقف في الأخبار لا الأمر والنهى

والوقف إما على معنى لا ندرى وإما نعلم أنه وضع ولا ندرى أحقيقة أم مجاز

ومدلوله كلية أى محكوم فيه على كل فرد مطابقه اثباتا وسلبا لا كلى ولا كل

ودلالته على أصل المعنى قطعية وقاله الشافعى وعلى كل فرد بخصوصه ظنيه عند الأكثر

وقال ابن عقيل والفخر اسمعيل وحكى رواية عن أحمد ونقله الأنبارى عن الشافعى قطعية وعموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع عند الأكثر خلافا للقراى وأبى العباس وغيرهما

مسألة صيغ العموم عند القائلين بما هى أسماء الشروط والاستفهام كمن فيمن يعقل وما فيما لا يعقل وفى الواضح عن آخرين ما لهما فى الخبر والاستفهام وأين وحيث للمكان ومتى للزمان وأى للكل وتعم من أى المضافة الى الشخص ضميرهما فاعلا كان أو مفعولا والموصولات والجموع المعرفة تعريف جنس وقيل لا تعم وقيل تعم فقط

فقال القاضى وغيره التعريف يصرف الاسم الى ما الإنسان به أعرف فإن كان معهودا فهو به أعرف فيصرف اليه ولا يكون مجازا والانصراف الى الجنس لانه به أعرف من أبعاضه وقاله أبو الخطاب وقال لو قيل يصير الاسم مجازا بقريته العهد لجاز وجزم به غيره والجموع المضافة واسماء التأكيد مثل كل وأجمعين واسم الجنس المعرف تعريف جنس ويعم عند الأكثر الاسم المفرد الخلى بالألف واللام إذا لم يسبق تكبير

والمفرد المضاف يعم كزوجتى وعبدى عند أحمد وأصحابه ومالك تبع لابن عباس خلافا للحنفية والشافعية والنكرة المنفية تعم وقيل لا عموم فيها الا مع من ظاهرة أو مقدرة والنكرة فى سياق الشرط تعم ذكره أبو البركات وإمام الحرمين وفى المغنى ما يقتضى خلافه وهل تفيد العموم لفظا أو بطريق التعليل فيه نظر قاله أبو العباس أما الجمع المنكر فليس بعام عند الأكثر وقال الجبائى وبعض الحنفية والشافعية وذكره فى التمهيد وجهها وابن عقيل والحلوانى رواية أنه عام انتهت وأما سائر فقوال القاضى عبد الوهاب ليست

للعوم إذ معناها بعض الشيء لا جملته وفى الصحاح وغيرها هى الجملة الشيء فتكون عامة والله سبحانه أعلم ومعيار العموم الاستثناء مسألة أبنية الجمع لثلاثة حقيقة عند الأكثر وحكى عن المالكية وابن داود وبعض الشافعية والنحاة لاثنين حقيقة وعلى الأول هل يصح فى الاثنين والواحد مجازا فيه أقوال ثالثها يصح فى الاثنين لا الواحد مسألة العام بعد التخصيص حقيقة عند القاضى وابن عقيل وغيرهما مجاز عند أبى الخطاب وغيره ابو بكر الرازى حقيقة إن كان الباقي جمعا

الكرخى وأبو الحسين حقيقة ان خص بما لا يستقل من شرط أو صفة أو استثناء ابن الباقلانى إن خص بشرط أو استثناء عبد الجبار إن خص بشرط أو صفة وقيل ان خص بدليل لفظى الإمام حقيقة فى كناوله مجاز فى الاقتصار عليه مسألة العام بعد التخصيص بمين حجة عند الأكثر وعن بعض أصحابنا وغيرهم ليس بحجة

والمراد إلا في الاستثناء بمعلوم فإنه حجة بالاتفاق ذكره القاضى وغيره  
وفهم الأمدى وغيره الاطلاق  
وقيل حجة في أقل الجمع  
مسألة العام المستقبل على سبب خاص بسؤال وبغير سؤال العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب عند احمد  
واصحابه والحنفية  
وروى عن احمد وقاله بعض أصحابنا العبرة بخصوص السبب  
وللمالكية والشافعية قولان  
وصورة السبب قطعية الدخول عند الأكثر فلا تخص بالاجتهاد  
مسألة يجوز أن يراد بالمشترك معناه معا والحقيقة والمجاز من لفظ واحد  
ويحمل عليهما عند القاضى وابن عقيل والحلوانى وغيرهم ثم هل هو ظاهر في ذلك مع عدم قرينه كالعام أم مجمل  
فيرجع الى المخصص خارج الاول قول الشافعى وهو كثير في كلام القاضى وأصحابه في المباحث

لكن صرح القاضى وابن عقيل بالثاني  
وقيل لا يجوز  
وقيل يمتنع في المشترك في اللفظ المفرد ويجوز في الشبهة والجمع لتعدد  
وقيل يجوز في النفي لا الاثبات  
مسألة نفي المساواة مثل لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة للعموم عند أصحابنا والشافعية  
وعند الحنفية يكفى نفيها في شىء واحد  
مسألة دلالة الإضمار عامة عند أصحابنا وأكثر المالكية خلافا لأكثر الشافعية والحنفية  
مسألة الفعل المتعدى الى مفعول نحو والله لا أكل أو إن أكلت فعبدى حر يعم مفعولاته فيقبل تخصيصه فلو نوى  
مأكولا معينا لم يحنث بغيره باطنا عند الأكثر خلافا لابن البنا وأبى حنيفة  
فعلى الأول في قبوله حكما روايتان  
مسألة الفعل الواقع لا يعم أقسامه وجهاته كصلاته عليه السلام داخل الكعبة لا تعم الفرض والنفل  
مسألة الخطاب الخاص بالنبي صلى الله عليه وسلم نحو يا أيها المزمّل عام للأمة إلا بدليل يخصه عند الأكثر خلافا  
للتميمى وابى الخطاب وأكثر الشافعية  
وكذا عند توجه خطاب الله للصحابة هل يعمه عليه السلام وفي الواضح النفي هنا عن الأكثر بناء على أنه لا يأمر  
نفسه كالسيد مع عبيده  
وحكم فعله عليه السلام في تعديده الى أمته يخرج على الخلاف في الخطاب الموجه اليه عند الأكثر  
وفرق أبو المعالى وغيره وقالوا يتعدى فعله  
مسألة خطابه عليه السلام لو احد من الأمة هل يعم غيره فيه الخلاف السابق  
وعند الحنفية لا يعم لأنه عم في التى قبلها لفهم الاتباع لأنه متبع وهنا متبع  
واختار أبو المعالى يعم هنا  
مسألة جمع الرجال لا يعم النساء ولا بالعكس إجماعا

ويعم الناس ونحوه الجميع إجماعاً ونحو  
المسلمين وفعّلوا مما يغلب فيه المذكر يعم النساء تبعاً عند أصحابنا وأكثر الحنفية خلافاً لأبي الخطاب والأكثر

واحتج أصحابنا بأن قوله الحر بالحر عام للمذكر والأنثى  
وفي القياس من الواضح لا يقع مؤمن على أنثى  
فالتكفير في قتلها قياساً  
وخص الله تعالى الحجب بالأخوة فعدها القياسون إلى الأخوات بالمعنى  
وفي الوقف من المعنى الأخوة والعمومة للمذكر والأنثى  
مسألة من الشرطية تعم المؤنث عند الأكثر ونفاه بعض الحنفية  
مسألة الخطاب العام كالناس والمؤمنين ونحوهما يشمل العبد عند الأكثر  
وقال الرازي الحنفى إن كان لحق الله  
مسألة مثل يا أيها الناس يا عبادي يشمل الرسول عند الأكثر  
وقال الصيرفي والحليمي إلا أن يكون معه قل  
مسألة في تناول الخطاب العام من صدر منه من الخلق فيه ثلاثة أقوال

ثالثها يتناول إلا في الأمر واختاره أبو الخطاب  
مسألة مثل خذ من أموالهم صدقة يقتضى أخذ الصدقة من كل نوع من المال عند الأكثر  
مسألة العام إذا تضمن مدحاً أو ذماً مثل إن الأبرار لفي نعيم وأن الفجار لفي جحيم لا يمنع عمومته عند الأئمة  
الأربعة

ومنه قوم ونقل عن الشافعي أيضاً  
مسألة قول الشافعي ترك الاستفصال من الرسول عليه السلام في حكاية الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال  
قال أبو البركات وهذا ظاهر كلام أحمد  
التخصيص قصر العام على بعض أجزائه  
وهو جائز عند الأكثر خيراً كان أو أمراً  
وقيل لا يجوز في الخبر  
مسألة تخصيص العام إلى أن يبقى واحداً جازياً عند أصحابنا  
ومنع أبو البركات وغيره النقص من أقل الجمع

واختار بعض أصحابنا وغيرهم بقاء جمع يقرب من مدلول اللفظ  
المخصص المخرج وهو إرادة التكلم واستعماله في الدليل المخصص مجاز  
وهو متصل ومنفصل  
وخصه بعض أصحابنا بالمنفصل وقال هو اصطلاح كثير من الأصوليين لأن الاتصال منعه العموم فلم يدل إلا  
منفصلاً فلا يسمى عاماً مخصوصاً  
والم متصل الاستثناء المتصل والشرط والصفة والغاية وزاد بعضهم بدل البعض ولم يذكره الأكثر

مسألة الاستثناء اخراج بعض الجملة بالا أو قام مقامها وهو غير وسوى وعدا وليس ولا يكون وحاشا وخلا من متكلم واحد وقيل مطلقا وهو إخراج ما لولاه لوجب دخوله لغة عند الأكثر وقال قوم لجاز وقد اختلف في تقدير الدلالة في الاستثناء فالأكثر المراد بعشرة في قولك عشرة إلا ثلاثة سبعة والا قرينه كالتخصيص بغيره

وقال ابن الباقلائي عشرة إلا ثلاثة بازاء سبعة كاسمين مركب ومفرد فالاستثناء على قول الأكثر تخصيص وعلى قول ابن الباقلائي ليس بتخصيص مسألة لا يصح الاستثناء من غير الجنس عند أحمد وأصحابه خلافا لبعض الشافعية ومالك والاشهر عن أبي حنيفة صحته في مكيل أو موزون من أحدهما فقط وفي صحة أحد التقدين من الآخر روايتان وفي المعنى يمكن حمل الصحة على ما إذا كان أحدهما يعبر به عن الآخر أو

يعلم قدره منه

وخرج أبو الخطاب منها صحة الاستثناء من غير الجنس مطلقا ولا يصح الاستثناء من جمع منكر عند الأكثر وسلم القاضى وابن عقيل صحته

ويجوز الاستثناء في كلام الله تعالى وكلام المخلوق عند الأكثر وشد بعضهم وقال لا يجوز الاستثناء إلا في كلام الله خاصة

مسألة شرط الاستثناء الاتصال لفظا أو حكما كانقطاعه بنفس أو سعال ونحوه عند الأكثر كسائر التوابع وعن ابن عباس الى شهر وقيل سنة وقيل أبدا وعن سعيد بن جبير أربعة أشهر وعن عطاء والحسن في المجلس وأوماً اليه إمامنا في الاستثناء في اليمين وقيل ما لم يأخذ في كلام آخر

وتشترط نية الاستثناء عند الأكثر وهل تشترط قبل تكميل المستثنى منه أو من أول الكلام أو تصح ولو بعده أقوال مسألة لا يصح الاستثناء إلا نطقا عند الأكثر إلا في اليمين لخائف من نطقه

وقال بعض المالكية قياس مذهب مالك صحته بالنية ويجوز تقديمه عند الأئمة الأربعة كقوله عليه السلام والله أن شاء الله لا أحلف على يمين الحديث متفق عليه

مسألة استثناء الكل باطل إجماعا

ثم إذا استثنى بعده فهل يبطل الجميع لأن الثاني فرع الأول أم يرجع الى ما قبله لأن الباطل كالعدم أو يعتبر ما يؤول اليه الاستثناءات فيه أقوال

واستثناء الأكثر من عدد مسمى باطل عند أحمد وأصحابه وأكثر النحاة خلافا لأبي بكر الخلال والأكثر وفي صحة استثناء النصف وجهان

مسألة الاستثناء إذا تعقب جملا بالواو العاطفة عاد الى جميعها عند الأكثر

والى الأخيرة عند الحنفية

وقال جماعة من المعتزلة ومعناه قول القاضى في الكفاية إن تبين إضراب عن الأولى فللاخيرة وإلا فلجميع

وحكى عن الأشعرية الوقف

قال أبو البركات وعندى حاصل قول الأشاعرة يرجع الى قول الحنفية

وقال المرتضى بالاشتراك اللفظي كالقراء والعين

مسألة مثل بنى تميم وربيعة أكرمهم إلا الطوال للجميع جعله فى التمهيد أصلا للمسألة قبلها

قال بعض أصحابنا ولو قال أدخل بنى هاشم بنى المطلب ثم ساير قريش وأكرمهم فالضمير للجميع

مسألة الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس عند الأكثر خلافا للحنفية فى الأولى

وسوى بعض الحنفية بينهما

مسألة والشرط مخصص مخرج ما لولاه لدخل كإكرم بنى تميم إن دخلوا فيقصره الشرط على من دخل

والشرط إذا تعقب جملا متعاطفة فلجميع ذكره فى التمهيد إجماعا وفى الروضة سلمه الأكثر

وخصه بعض النحاة بالجملة التى تليه متقدمة كانت أو متأخرة

قال أبو العباس التوابع المخصصة كالبدل وعطف البيان ونحوهما كاستثناء

والشروط المقترنة بحرف الجر كقوله بشرط أنه أو على أنه أو بحرف العطف كقوله ومن شرطه كذا فهو كالشرط

اللفظي

والتخصيص بالصفة كإكرم بنى تميم الداخلين فيقصر عليهم قاله غير واحد وهى كاستثناء

وفى الروضة سلمه الأكثر

والتخصيص بالغاية كأكرم بنى تميم حتى أو الى أن يدخلوا فيقصر على غيرهم وهى كاستثناء وبعد جمل قاله غير

واحد

والإشارة بلفظه ذلك بعد الجمل تعود الى الكل

ذكره القاضى وأبو الوفا وأبو البركات وأبو يعلى الصغير وأبو البقاء

والتمييز بعد جمل مقتضى كلام النحاة وجماعة من الأصوليين عوده الى الجميع ولنا خلاف فى الفروع

التخصيص بالمنفصل

مسألة يجوز التخصيص بالعقل عند الأكثر والنزاع لفظي

مسألة ويجوز التخصيص بالحس نحو وأوتيت من كل شىء

مسألة يجوز التخصيص بالنص وسواء كان العام كتابا أو سنة متقدما أو متأخرا لقوة الخاص وهو قول الشافعية وعن

أحمد يقدم المتأخر خاصا كان أو عاما وهو قول الحنفية

فإن جهل التاريخ تعارضا عند الحنفية

وقال بعض الشافعية لا يخص عموم السنة بالكتاب

وذكره ابن حامد القاضى رواية عن أحمد

وقال بعض المتكلمين لا يخص عموم الكتاب بخبر الواحد

وهو رواية عن أحمد

وقال ابن أبان يخص المخصص دون غيره

مسألة الجمهور أن الاجماع مخصص ولو عمل أهل الاجماع بخلاف نص خاص تضمن ناسخا  
مسألة العام يخصص بالمفهوم عند القائلين به خلافا لبعض أصحابنا  
مسألة فعله عليه السلام يخصص العموم عند الأئمة  
مسألة تقريره عليه السلام ما فعل واحد من أمته بحضرة مخالفا للعموم ولم ينكره مع علمه مخصص عند الجمهور  
وهو أقرب من نسخته مطلقا أو عن فاعله  
مسألة مذهب الصحابي يخصص العموم إن قيل هو حجه والا فلا عند الأكثر  
منعه بعض الشافعية مطلقا

وقال أبو العباس يخصص ان سمع العام وخالفه والا فمحتمل  
مسألة العادة الفعلية لا تخصص العموم ولا تقيد المطلق نحو حرمت الربا في الطعام وعادتهم تناول البر عند الأكثر  
خلافا للحنفية والمالكية  
مسألة العام لا يخصص بمقصوده عند الجمهور خلافا للقاضي عبد الوهاب وأبي البركات وحفيده  
مسألة رجوع الضمير الى بعض العام المتقدم لا يخصصه عند أكثر أصحابنا والشافعية كقوله بعد النهي وبعولتهن  
أحق بردهن إلا أن يعفون لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا  
وقال القاضي يكون مخصصا  
مسألة يخصص العام بالقياس عند الأكثر ومنعه ابن حامد وابن شاقلا  
وجوزه ابن سريج إن كان القياس جليا

وابن ابان ان كان العام مخصصا  
المطلق ما تناول واحد غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه نحو فتحرير رقبة و لا نكاح إلا بولي  
والمقيد ما تناول معيناً أو موصوفاً بزيادة على حقيقة جنسه نحو شهرين متتابعين  
وتفاوت مراتبه بقلة القيود وكثرتها  
وقد يجتمعان في لفظ واحد بالجهتين كرقبة مؤمنة قيدت من حيث الدين وأطلقت من حيث ما سواه  
مسألة إذا ورد مطلق ومقيد فإن اختلف حكمهما مثل اكس وأطعم لم يحمل أحدهما على الآخر بوجه اتفاقا  
وإن لم يختلف حكمهما فإن اتحد سبيلهما وكانا مثبتين نحو أعتق في الظهار رقبة ثم قال أعتق رقبة مؤمنة حمل المطلق  
على المقيد ذكره أبو البركات إجماعا  
قلت ولكن ذكر القاضي وأبو الخطاب رواية عن أحمد أن المطلق لا يحمل على المقيد

ثم ان كان المقيد آحاد والمطلق تواترا ابني على مسألة الزيادة على النص هل هي نسخ وعلى نسخ التواتر بالآحاد  
والمنع قول الحنفية  
والأشهر أن المقيد بيان للمطلق لا نسخ له كتخصيص العام  
وان اختلف سببهما كالرقبة في الظهار والقتل فأشهر الروايتين عن احمد الحمل فعنه لغة وعنه قياسا  
قال طائفة من محققى أصحابنا وغيرهم المطلق من الأسماء يتناول الكامل من المسميات في الإثبات لا النفي  
المحمل لغة ما جعل جملة واحدة لا ينفرد بعض آحادها عن بعض

واصطلاحا اللفظ المتردد بين محتملين فصاعدا على السواء  
وقيل ما لا يفهم منه عند الاطلاق معنى والمراد معين والابطل بالمشارك فإنه يفهم منه معنى غير معين وهو إما في  
المفرد كالعين والقرء والجون والشفق في الأسماء وعسعر وبان في الأفعال وتردد الواو بين العطف والأبتداء في نحو  
والراسخون ومن بين ابتداء الغاية والتبعيض في آية التيمم في الحروف

أو في المركب كتردد الذى بيده عقدة النكاح بين الولي والزوج  
وقد يقع من جهة التصريف كالمختار والمغتال للفاعل والمفعول  
مسألة لا إجمال في إضافة التحريم الى الأعيان نحو حرمت عليكم الميتة وامهاتكم خلافا لأكثر الحنفية وأبي الفرج  
المقدسى

ثم هو عام عند ابن عقيل والحلواني  
وفي التمهيد والروضة ينصرف إطلاقه في كل عين الى المقصود اللاتق بها  
مسألة لا إجمال في نحو امسحوا برؤوسكم خلافا لبعض الحنفية  
وحقيقة اللفظ مسح كله عند أحمد  
مسألة لا إجمال في رفع عن أمتي الخطأ والنسيان عند الجمهور بل هو من دلالة الإضمار وقد تقدمت  
مسألة لا إجمال في نحو لا صلاة إلا بطهور إلا بفتحة الكتاب لا نكاح إلا بولي

ويقتضى نفى الصحة عند الأكثر  
وعومومه مبنى دلالة الإضمار  
ومثل المسألة إنما الأعمال بالنيات ذكره أبو البركات  
مسألة رفع اجزاء الفعل نص فلا يصرف الى عدم اجزاء الندب إلا بدليل ذكره غير واحد  
مسألة نفى قبول الفعل يقتضى عدم الصحة ذكره ابن عقيل  
مسألة لا إجمال في نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما عند الأكثر  
مسألة لا إجمال في وأحل الله البيع عند الأكثر خلافا للحلواني وبعض الشافعية  
مسألة اللفظ لمعنى تارة ولمعنيين أخرى ولا ظهور مجمل في ظاهر كلام أصحابنا  
وقاله الغزالي وجماعة  
وقال الآمدى ظاهر في المعنيين  
مسألة ما له محمل لغة ويمكن حمله على حكم شرعى كالطواف بالبيت صلاة

يحتمل كالصلاة حكما ويحتمل أنه صلاة لغة للدعاء فيه لا إجمال فيه عند الأكثر خلافا للغزالي  
مسألة ما له حقيقة لغة وشرعا كالصلاة غير مجمل  
هو للشرعى عند صاحب التمهيد والروضة وغيرهما  
ونص إمامنا مجمل وقاله الحلواني  
المبين يقابل الجمل  
أما البيان قال في العدة والتمهيد إظهار المعنى للمخاطب وإيضاحه



مسألة الفعل يكون بيانا عند الأكثر خلافا للكرخي وبعض الشافعية

مسألة يجوز عند الأكثر كون البيان أضعف مرتبة

واعتبر الكرخي المساواة

ويعتبر المخصص والمقيد أقوى منه دلالة عند القائل به

مسألة لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلا عند من يقول بتكليف ما لا يطاق

قال أبو العباس وتأخير البيان لمصلحة هو البيان الواجب أو المستحب

وفي تأخيره الى وقت الحاجة عن إمامنا روايتان ولأصحابنا قولان

مسألة يجوز على المنع تأخير إسماع المخصص الموجود عند الأكثر

ومنعه أبو الهذيل والجبائي ووافقا على المخصص العقلي

مسألة يجوز على المنع تأخير النبي صلى الله عليه و سلم تبليغ الحكم الى وقت الحاجة عند القاضي والمالكية

ومنعه أبو الخطاب وابن عقيل مطلقا

مسألة يجوز على الجواز التدريج في البيان عند المحققين

مسألة وفي وجوب اعتقاد عموم العام والعمل به قبل البحث عن المخصص عن إمامنا روايتان ولأصحابنا قولان

وقال الجرجاني إن سمعه من النبي عليه السلام على طريق تعليم الحكم وجب اعتقاد عمومه وإلا فلا

وهل كل دليل مع معارضه كذلك كما هو ظاهر كلام إمامنا أو يجب العمل بالظاهر

في غير العموم جزما قولان

وعلى العمل هل يشترط حصول اعتقاد جازم بعدم معارض أو تكفي غلبة الظن قولان

والظاهر حقيقة هو الاحتمال المتبادر واستعمالا اللفظ المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدهما أظهر أو ما تبادر منه عند

الإطلاق معنى مع تجويز غيره

ولا يعدل عنه إلا بتأويل

وهو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير المرجوح به راجحا

ثم قد يبعد الاحتمال فيحتاج في حمل اللفظ عليه الى دليل أقوى وقد يقرب فيكفيه أدنى دليل

وقد يتوسط فيكفيه مثله

فمن التأويل البعيد تأويل الحنفية قوله عليه السلام لغيلان بن سلمة حيث أسلم على عشر نسوة أمسك منهن أربعا

وفارق سائرهن على ابتداء النكاح أو إمساك الأوائل

والمتبادر من الإمساك الاستدامة والسؤال وقع عنه

ومنه تأويلهم أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل على الأمة

ثم صلهم فلها المهر بما استحلت من فرجها إذ مهر الأمة لسيدها لا لها فتأولوه على المكتابة

وأقرب من هذا التأويل مع بعده تأويلهم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل على القضاء والنذر المطلق لوجوبها

بسبب عارض

والمفهوم مفهومان مفهومان موافقة ومفهوم مخالفة

فالأول أن يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق في الحكم ويسمى فحوى الخطاب ولحن الخطاب كتحریم الضرب من تحریم التأقیف بقوله ولا تقل لهما أف

وشرطه فهم المعنى في محل النطق وأنه أولى وهو حجة عند الأكثر واختلف النقل عن داؤد

ثم دلالة لفظة عند القاضى والحنفية والمالكية

وعند ابن ابى موسى والجزرى وابى الخطاب والحلوانى والشافعى هو قياس جلى

والثانى مفهوم المخالفة وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ويسمى دليل الخطاب

وشرطه عند القائلين به أن لا يظهر اولوية ولا مساواة في المسكوت عنه فيكون موافقة ولا خرج محرج الأغلب ذكره الآمدى اتفاقا ولا جوابا لسؤال ذكره ابو البركات اتفاقا ايضا وابدى القاضى احتمالين وهو أقسام

منها مفهوم الصفة وهو أن يقترب صفة خاصة كقوله عليه السلام في الغنم السائمة الزكاة وقال به الأكثر خلافا لابن داؤد والتميمي وأبي حنيفة وأصحابه

ثم مفهومه عن القائلين به لا زكاة في معلوفة الغنم لتعلق الحكم يا لسوم والغنم فهما العلة ولنا وجه اختاره ابن عقيل وبعض الشافعية لا زكاة في معلوفة كل حيوان من الأزواج الثمانية بناء على أن السوم العلة

وهل استفيدت حجيته بالعقل أو اللغة أو الشرع أقوال

ومنها مفهوم الشرط نحو وإن كن أولات حمل وهو أقوى من الصفة فلماذا قال به جماعة ممن لم يقل بمفهوم الصفة

ومنها مفهوم الغاية نحو حتى تنكح زوجا غيره ثم اتموا الصيام الى الليل

وهو أقوى من الشرط فلماذا قال به جماعة ممن لم يقل بمفهوم الشرط

وقال بعضهم ما بعدها مخالف لما قبلها

ومنها مفهوم العدد نحو لا تحرم المصة والمصتان

وهو حجة عند أحمد وأكثر أصحابه ومالك وداؤد والشافعى

وهو قسم من الصفات عند طائفة

ونفاه أبو اسحق بن شاقلا والقاضى وأكثر الشافعية

ومنها مفهوم اللقب وهو تخصيص اسم غير مشتق بحكم

وهو حجة عند أكثر أصحابنا وقال به مالك وداؤد واختاره أبو بكر الدقاق والصيرفي وابن خوزمندا ونفاه الأكثر

واختار أبو البركات وغيره أنه حجة ان كان

بعد سابقة ما يقتضى التعميم

وفي المشتق اللازم كالطعام هل هو من الصفة أو اللقب قولان

واذا خص نوع بالذكر بحكم مدح أو ذم أو غيره مما لا يصلح للمسكوت عنه فله مفهوم كقوله تعالى كالا إثم عن

ربهم يومئذ لحجو بون فالحجاب عذاب فلا يحجب من لا يعذب

وبذلك استدل إمامنا وغيره على الرؤية  
وإذا اقتضى الحال أو اللفظ عموم الحكم لو عم فتخصيص بعض بالذكر له مفهوم كقوله تعالى وفضلناهم على كثير  
وقوله ألم تر أن الله يسجد له إلى قوله وكثير من الناس ذكره بعض أصحابنا وغيرهم  
فعله عليه السلام له دليل كدليل الخطاب ذكره أصحابنا  
مسألة إنما تفيده الحصر نطقا عند أبي الخطاب والمقدسي والفخر إسماعيل وغيرهم  
وعند ابن عقيل والحلواني فهما  
وعند أكثر الحنفية لا تفيده الحصر بل تؤكد الإثبات والصحيح أن إنما بالفتح تفيده الحصر كالمكسورة  
مسألة مثل قوله ترجمها التكبير وتحليها التسليم ولا قرينه عهد يفيد الحصر نطقا على كلام القاضى فى التعليق  
واختاره المقدسى وأبو البركات والحققون  
وقيل فهما  
وعند ابن البقالاني وأكثر الحنفية لا تفيده الحصر  
النسخ لغة الرفع يقال نسخت الشمس الظل والنقل نحو نسخت الكتاب  
وهو حقيقة عند أصحابنا فى الأول مجاز فى الثانى  
وعند الفقهاء عكسه  
وعند ابن البقالاني وغيره مشترك بينهما  
وشرعا رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متأخر عنه ذكره فى الروضة  
وقال بعض أصحابنا منع استمرار الحكم الى آخره  
مسألة أهل الشرائع على جواز النسخ عقلا ووقوعه شرعا  
وخالف أكثر اليهود فى الجواز وابو مسلم الأصفهاني فى الوقوع وسماه تخصيصا فقيلا خالف فى الخلاف إذا لفظى  
مسألة لا يجوز على الله تعالى البداء وهو تجديد العلم عند عامة العلماء وكفرت الرافضة بجوازه  
مسألة بيان الغاية المجهولة كقوله تعالى حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا اختلف كلام أصحابنا وغيرهم هل  
هى نسخ أم لا  
مسألة يجوز النسخ قبل الفعل بعد دخول الوقت ذكره القاضى وابن عقيل إجماعا وكذا قبل وقت الفعل عند  
أصحابنا وغيرهم خلافا لأكثر الحنفية والمعتزلة  
ولا يجوز النسخ قبل علم المكلف بالمأمور لعدم الفائدة باعتقاد الوجوب والعزم  
وجوزه الآمدى لعدم مراعاة الحكم فى أفعاله  
مسألة يجوز نسخ أمر مقيد بالتأييد نحو صوموا أبدا عند الجمهور  
وأما نسخ الأخبار فمنعه الأكثر وجوزه قوم  
ولو قيد الخبر بالتأييد لم يجز خلافا للآمدى وغيره  
مسألة الجمهور على جواز النسخ الى غير بدل جواز النسخ بأهمل

خلافًا لبعض الشافعية والظاهرية ومنعه قوم شرعا وقوم عقلا  
وعلى جواز نسخ التلاوة دون الحكم وعكسه خلافًا لبعض المعزلة  
ولم يخالفوا في نسخهما معا خلافًا لما حكاه الأمدى عنهم  
مسألة يجوز نسخ كل من الكتاب ومتواتر السنة وآحادها بمثلها  
وكذا نسخ السنة بالكتاب عند الأكثر  
ولأحمد والشافعي قولان  
فأما نسخ القرآن بخبر متواتر فجائز عقلا قاله القاضي  
ويجوز شرعا في رواية اختارها أبو الخطاب ثم قيل وقع اختاره ابن عقيل وقيل لا واختاره أبو الخطاب ولا يجوز في  
أخرى واختاره ابن أبي موسى والقاضي والمقدسي ولا يجوز نسخه باخبار الآحاد شرعا وجزم القاضي بجوازه  
ولا يجوز نسخ المتواتر باخبار الآحاد أيضا  
وجوزه داود وغيره  
وهو قياس قول القاضي وابن عقيل

مسألة الجمهور أن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به وكذا القياس  
وفي الروضة ما ثبت بالقياس أن نص على علته فكان نص ينسخ وينسخ به وإلا فلا  
مسألة ما حكم به الشارع مطلقا أو في أعيان لا يجوز تعليقه بعلّة مختصة بذلك الوقت عند أصحابنا والشافعية خلافًا  
للحنفية والمالكية

مسألة الفحوى ينسخ وينسخ به خلافًا لبعض الشافعية  
وإذا نسخ نطق مفهوم الموافقة فلا ينسخ مفهومه كنسخ تحريم التأفيف لا يلزم منه نسخ تحريم القرب ذكره أبو محمد  
البغدادي وعليه أكثر كلام ابن عقيل خلافًا للمقدسي  
وإذا نسخ حكم أصل القياس تبعه حكم الفرع عند أصحابنا والشافعية خلافًا لبعضهم  
مسألة لا حكم للناسخ مع جبريل اتفاقا  
ومذهب الأكثر لا يثبت حكمه قبل تبليغه المكلف  
وخرج أبو الخطاب لزومه على انزال الوكيل قبل علمه بالعزل وفرق الأصحاب بينهما  
مسألة العبادات المستقلة ليست نسخا  
وعن بعضهم صلاة سادسة نسخ  
وأما زيادة جزء مشروط أو زيادة شرط أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة فالأكثر

ليس بنسخ خلافًا للحنفية

وقيل الثالث نسخ

مسألة نسخ جزء العبادة أو شرطها ليس نسخا لجمعها عند أصحابنا وأكثر الشافعية خلافًا للغزالي

وعند عبد الجبار نسخ بنسخ جزوها

قال أبو البركات الخلاف في شرط متصل كالتوجه

فأما المنفصل كالوضوء فليس نسخا لها إجماعا

مسألة قال ابو البركات يجوز نسخ جميع التكاليف سوى معرفة الله تعالى على أصل أصحابنا بنا وسائر أهل الحديث  
خلافاً للقدرية

مسألة لا يعرف النسخ بدليل عقلي ولا قياسي بل بالنقل المجرد أو المشوب باستدلال عقلي كالإجماع على أن هذا  
الحكم منسوخ

أو بنقل الراوى نحو رخص لنا فى المتعة ثم فهمنا عنها

أو بدلالة اللفظ نحو كنت فهمتكم عن زيارة القبور فزوروها

أو بالتاريخ نحو قال سنة خمس كذا وعام الفتح كذا

أو يكون راوى أحد الخبرين مات قبل إسلام الراوى الثانى

وأن قال الصحابى هذه الآية منسوخة لم يقبل حتى يجبر بما نسخت

أوما اليه إمامنا كقول الحنفية والشافعية

وذكر ابن عقيل رواية يقبل كقول بعضهم

وقال أبو البركات إن كان هناك نص يخالفها

وأن قال نزلت هذه بعد هذه قبل ذكره القاضى وغيره

وجزم الأمدى بالمنع لتضمنه نسخ متواتر بأحد

وإن قال هذا الخبر منسوخ فكالآية

وجزم أبو الخطاب بالقبول

وإن قال كان كذا فنسخ قبل قوله فى النسخ عند الحنفية

قال أبو البركات وهو قياس مذهبنا

وقال ابن برهان لا يقبل عندنا

مسألة ويعتبر تأخر الناسخ وإلا فنخصيص أو التعارض

فلا نسخ إن امكن الجمع

ومن قال نسخ صوم يوم عاشوراء برمضان فالمراد وافق نسخ عاشوراء فرض رمضان فحصل النسخ معه لا به والله  
أعلم

القياس لغة التقدير نحو قست الثوب بالذراع والجراحة بالمسبار

وشرعا حمل فرع على أصل فى حكم بجامع بينهما

وأركانه الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع

فالأصل عند الأكثر محل الحكم المشبه به وقيل دليله وقيل حكمه

قال بعض أصحابنا الأصل يقع على الجميع

والفرع المحل المشبه وقيل حكمه

والعلة والحكم مضى ذكرهما

وهى فرع فى الأصل لاستنباطها من الحكم أصل فى الفرع لثبوت الحكم فيه بها

ومن شرط حكم الأصل كونه شرعياً  
وأن لا يكون منسوخاً لزوال اعتبار الجامع وفي اعتبار كونه غير فرع وجهان

فإن كان حكم الأصل يخالفه المستدل كقوله الحنفى فى الصوم بنية النفل أتى بما أمر به فيصح كفرية الحج ففسد  
لأنه يتضمن اعترافه بالخطأ فى الأصل  
وأن لا يكون معدولاً به عن سنن القياس ولا يعقل معناه كشهادة خزيمة وعدد الركعات  
وان لا يكون دليل الأصل شاملاً للحكم الفرع  
ولا يعتبر اتفاق الأمة على حكم الأصل ويكفى اتفاق الخصمين  
واعتبر قوم وسموا ما اتفق عليه الخصمان قياساً مركباً  
ومن شرط علة الأصل كونها باعثة أى مشتملة على حكمه مقصودة للشارع من شرع الحكم  
وقال غير واحد من أصحابنا هى مجرد أمانة وعلامة نصيها الشارع دليلاً على الحكم موجبة لمصالح ودافعة لمفاسد  
ليست من جنس الأمانة الساذجة

قال الآمدى منع الأكثر جواز التعليل مجرد عن وصف ضابط لها  
قلت كلام أصحابنا مختلف فى ذلك  
ويجوز ان تكون العلة أمراً عدمياً فى الحكم الثبوتى عند أصحابنا وغيرهم خلافاً للآمدى وغيره

#### ومن شرطها أن تكون متعدية فلا عبرة بالقاصرة

وهى ما لا توجد فى غير محل النص كالثمنية فى النقدين عند أكثر أصحابنا والحنفية خلافاً للشافعى  
واختلفت فى اطراد العلة وهو استمرار حكمها فى جميع محالها فاشتراطه الأكثر خلافاً لأبى الخطاب وغيره وفى تحليل  
الحكم بعلتين أو علل كل منها مستقل أقوال ثالثها للمقدسى وغيره ويجوز فى المنصوصة لا المستتبطة ورابعها عكسه  
ومختار الإمام يجوز ولكن لم يقع  
ثم اختلف القائلون بالوقوع إذا احتتم فعند بعض أصحابنا وغيرهم كل واحد علة  
وقيل جزو علة واختاره ابن عقيل  
وقيل واحدة لا بعينها  
والمختار تعليل حكمين بعلة بمعنى الباعث

وأما الأمانة فاتفق والمختار أن لا تتأخر علة الأصل عن حكمه  
ومن شرطها أن لا ترجع إليه بالإبطال  
وان لا تخالف نصاً أو إجماعاً

وأن لا تتضمن المستتبطة زيادة على النص وان يكون دليلها شرعياً  
ويجوز أن تكون العلة حكماً شرعياً عند الأكثر  
ويجوز تعدد الوصف ووقوعه عند الأكثر

ومن شرط الفرع مساواة علته علة الأصل ظناً كالشدة المطربة فى النيذ ومساواة حكمه حكم الأصل كقياس البيع

على النكاح في الصحة

وأن لا يكون منصوفا على حكمه

وشرط الحنفية وغيرهم من أصحابنا أن لا يكون مقديما على حكم الأصل

وصحح المقدسي اشتراطه لقياس العلة دون قياس الدلالة

مسالك إثبات العلة

الأول الإجماع

الثاني النص فمنه صريح في التعليل نحو كيلا يكون دولة من أجل ذلك كتبنا إلا لنعلم

فإن أضيف إلى ما لا يصلح علة نحو لم فعلت فيقول لأنني أردت فهو مجاز

أما نحو أنها رجس أنها ليست بنجس إنما من الطوائف فصريح عند القاضي وغيره

وأن لحقته الفاء فهو أكد

وإجماع عند غيره

ومنه أجماع وهو أنواع

الأول ذكر الحكم عقيب وصف بالفاء نحو قل هو أذى فاعتزلوا

الثاني ترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء نحو ومن يتق الله يجعل له مخرجا أي لتقواه

الثالث ذكر الحكم جوابا لسؤال نحو قوله اعتق رقبة في جواب سؤال الأعرابي إذ هو في معنى حيث واقعت فأعتق

الرابع أن يذكر مع الحكم ما لو لم يعمل به للغي فيعمل به صيانة لكلام الشارع عن اللغو نحو قوله عليه السلام حين

سئل عن بيع الرطب بالتمر أينقص الرطب إذا ييس قالوا نعم قال فلا إذا فهو استفهام تقريرى لا استعلامى لظهوره

الخامس تعقيب الكلام أو تضمنه ما لو لم يعمل به لم ينظم نحو فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع لا يقضى القاضي

وهو غضبان إذا البيع والقضاء لا يمنعان مطلقا فلا بد إذا من مانع وليس إلا فهم ما من سياق النص ومضمونه

السادس اقتران الحكم بوصف مناسب نحو أكرم العلماء واهن الجهال

وهل تشترط مناسبة الوصف الموما إليه فيه وجهان

قال أبو البركات ترتيب الحكم على اسم مشتق يدل أن ما منه الاشتقاق علة في

قول أكثر الأصوليين وقال قوم إن كان مناسباً

الثالث من مسالك إثبات العلة التقسيم والسبر وهو حصر الأوصاف وإبطال كل علة علل بها الحكم المعلن إلا

واحدة فتتبع نحو علة الربا الكيل أو الطعم أو القوت والكل باطل إلا الأولى

ومن شرطه أن يكون سببه حاصراً بموقفه خصمه أو عجزه عن إظهار وصف زائد فيجب إذا على خصمه تسليم

الحصر أو إبراز ما عنده لينظر فيه فيفسده ببيان بقاء الحكم مع حذفه أو بيان طرديته أي عدم التفات الشرع إليه

في معهود تصرفه

ولا يفسد الوصف بالنقض ولا بقوله لم أعثر بعد البحث على مناسبة الوصف فيلغى إذ يعارضه الخصم بمثله في

وصفه

وإذا اتفق الخصمان على فساد علة من عداهما فإفساد أحدهما علة الآخر دليل صحة علته عند بعض المتكلمين

والصحيح خلافه

وهو حجة لناظر والمناظر عند الأكثر

وثالثها أن أجمع على تعليل ذلك الحكم

المسلك الرابع إثباتها بالمناسبة وهي أن يقترب بالحكم وصف مناسب وهو وصف ظاهر منضبط يلزم من ترتيب

الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصودا من حصول مصلحة أو دفع مفسدة

فإن كان خفيا أو غير منضبط اعتبر ملازمه وهو المظنة

وإذا لزم من مصلحة الوصف مفسدة مساوية أو راجحة ألغاهما قوم واثبتها آخرون

المسلك الخامس إثبات العلة بالشبه وهو عند القاضى وابن عقيل وغيرهما إلحاق الفرع المتردد بين أصليين بما هو

أشبه به منهما كالعبد المتردد بين الحس والبهيمة والمذى المتردد بين البول والمنى

وفي صحة التمسك به قولان لأحمد والشافعى والأظهر نعم خلافا للقاضى

والاعتبار بالشبه حكما لا حقيقة خلافا لابن عليه

وقيل بما يظن أنه مناط للحكم

المسلك السادس الدوران وهو وجود الحكم بوجود الوصف وعدمه بعدمه يفيد العلية عند أكثر أصحابنا قيل ظنا

وقيل قطعاً

وصحح القاضى وبعض الشافعية التمسك بشهادة الأصول المفيدة للطرد والعكس نحو من صح طلاقه صح ظهاره

ومنع ذلك آخرون وأطراد العلة لا يفيد صحتها

والقياس جلى وخفى

فالجلى ما قطع فيه بنفى الفارق كالامة والعبد فى العتق

وينقسم الى قياس علة وقياس دلالة فى معنى الأصل

فالأول ما صح فيه بالعلة

والثانى ما جمع فيه بين الأصل والفرع بدليل العلة

والثالث الجمع بنفى الفارق

مسألة أجاز الأئمة الأربعة وعامة العلماء التبعيد بالقياس عقلا خلافا للشريعة والنظام

وأوجب القاضى وأبو الخطاب وغيرهما

مسألة القائل بجوازه عقلا قال وقع شرعا إلا داؤد وابنه وأوماً إليه إمامنا

وحمل على قياس خالف نصا والأكثر بدليل السمع والأكثر قطعى

مسألة النص على العلة يكفى فى العدى دون التبعيد بالقياس عند أصحابنا وأشار إليه إمامنا خلافا للمقدسى

والآمدى وغيرهما

وقال ابو عبد الله البصرى يكفى فى علة التحريم لا غيرها

قال أبو العباس هو قياس مذهبنا

مسألة يجرى القياس فى العبادات والأسباب والكفارات والحدود والمقدرات عند أصحابنا والشافعية خلافا للحنفية



مسألة يجوز عند الأكثر ثبوت الأحكام كلها بتتصيص من الشارع لا بالقياس  
مسألة النفي إن كان أصليا جرى فيه قياس الدلالة وهو الاستدلال بانتفاء حكم شيء على انقائه عن مثله فيؤكد به

الاستصحاب والاجرى فيه القياسان والله أعلم

الأسئلة الواردة على القياس

الاستفسار

ويتوجه على الإجمال

وعلى المعارض إنباته بيان احتمال اللفظ معنيين فصاعدا لا ببيان التساوى لغيره وجوابه بمنع التعدد أو رجحان

أحدهما بأمر ما

والثاني فساد الاعتبار

وهو مخالفة القياس نصا لحديث معاذ ولأن الصحابة رضى الله عنهم لم يقيسوا إلا مع عدم النص

وجوابه بمنع النص أو استحقاق تقديم القياس عليه لضعفه أو عمومته أو اقتضاء مذهب له

الثالث فساد الوضع

وهو اقتضاء العلة تقيض ما علق بما نحو لفظ الهبة ينعقد به غير النكاح فلا ينعقد به النكاح كالأجارة فيقال انعقاد

غير النكاح به يقتضى انعقاده به لتأثيره في غيره

وجوابه بمنع الاقتضاء المذكور أو بأن اقتضاءها لما ذكره المستدل أرجح

فإن ذكر الخصم شاهد الاعتبار ما ذكره فهو معارضة

الرابع المنع

وهو منع حكم الأصل

ولا ينقطع به المستدل على الأصح وله إنباته بطرقه ومنع وجود المدعى علة في الأصل فيثبته حسا أو عقلا أو شرعا

بدليله أو وجود أثر أو لازم له

ومنع عليته

ومنع وجودها في القرع فيثبتهما بطرقهما

الخامس التقسيم

ومحل قبل المطالبة لأنه منع وهو تسليم وهو مقبول بعد المنع بخلاف العكس

وهو حصر المعارض مدارك ما ادعاه المستدل علة والغاء جميعها وشرطه صحة انقسام ما ذكره المستدل الى ممنوع

ومسلم وإلا كان مكابرة

وحصره لجميع الأقسام وإلا جاز أن ينهض الخارج عنها بغرض المستدل ومطابقته لما ذكره

فلو زاد عليه لكان مناظرا لنفسه لا للمستدل وطريق صيانة التقسيم أن يقول المعارض للمستدل إن عنيت بما

ذكرت كذا وكذا فهو محتمل مسلم والمطالبة متوجهة وان عنيت غيره فهو ممتنع ممنوع

السادس المطالبة وهي طلب دليل عليه الوصف من المستدل

وتتضمن تسليم الحكم ووجود الوصف في الأصل والقرع وهو ثالث المنوع المتقدمة

## السابع النقض

وهو إبداء العلة بدون الحكم  
وفي بطلان العلة به خلاف سبق  
ويجب احتراز في دليله عن صورة النقض  
ودفعه إما بمنع وجود العلة أو الحكم في صورته ويكفى المستدل قوله لا أعرف الرواية فيها إذ دليله صحيح فلا  
بيطل بمشكوك فيه

وليس للمعترض أن يدل على ثبوت ذلك في صورة النقض لأنه انتقال وغصب  
أو بيان مانع أو انتقاء شرط تخلف لأجله الحكم في صورة النقض ويسمح من المعترض نقض أصل خصمه فيلزم  
العذر عنه لا أصل نفسه نحو هذا الوصف لا يطرد على أصلى فكيف يلزمي إذ دليل المستدل المقتضى للحكم حجة  
عليه في صورة النقض كمحل النزاع  
أو بيان ورود النقض المذكور على المذهبين كالعرايا على المذهب  
وقول المعترض دليل عليه وصفك موجود في صورة النقض غير مسموع إذ هو نقض لدليل العلة لا لنفس العلة فهو  
انتقال ويكفى المستدل في رده أدنى دليل يليق باصله والكسر

وهو إبداء الحكمة دون الحكم غير لازم فرد إذ الحكمة لا تنضب بالرأى فرد ضبطها الى تقرير الشارع وفي اندفاع  
النقض بالاجترار عنه بذكر وصف في العلة لا يؤثر في الحكم ولا يعدم في الأصل لعدمه نحو قولهم في الاستجمار  
حكم يتعلق بالاحجار يستوى فيه الثيب والأبكار فاشترط فيه العدد كرمى الجمار خلاف الظاهر لا لأن الطردى لا  
يؤثر مفردا فكذا مع غيره كالفاسق في الشهادة  
ويندفع بالاجترار عنه بذكر شرط في الحكم عند أبي الخطاب نحو حران مكلفان محقونا الدم فجرى بينهما القصاص  
في العمد كالمسلمين إذ العمد أحد أو صاف العلة حكما وأن تأخر لفظا والعبرة بالأحكام لا الألفاظ وقيل لا إذ قوله  
في العمد اعتراف بتخلف حكم علتها عنها في الخطأ وهو نقض والأول أصح  
الثامن القلب

وهو تعليق نقيض حكم المستدل على علتها بعينها  
ثم المعترض تارة يصحح مذهبه كقول الحنفى الاعتكاف لبث محض فلا يكون بمجرد قرينة كالوقوف بعرفة فيقول  
المعترض لبث محض فلا يعتبر الصوم في كونه قرينة كالوقوف بعرفة  
وتارة يبطل مذهب خصمه كقول الحنفى الراس مسموح فلا يجب استيعابه بالمسح كالحنفى فيقول المعترض مسموح  
فلا يقدر بالربع كالحنفى  
وكقوله في بيع الغائب عقد معاوضة فينعتد مع جهل العوض كالكناح فيقول خصمه فلا يعتبر فيه خيار الرؤية  
كالكناح فيبطل مذهب المستدل لعدم أولوية أحد

## الحكمين بتعليقه على العلة المذكورة

والقلب معارضة خاصة فجوابه جوابها لا يمنع وجود الوصف لأنه التزمه في استدلاله فكيف يمنع  
التاسع المعارضة

وهي إما في الأصل ببيان وجود مقتضى للحكم فيه فلا يتعين ما ذكره المستدل مقتضيا بل يحتتمل ثبوته له لما ذكره  
المعارض أولهما وهو أظهر الاحتمالات إذ المؤلف من تصرف الشرع مراعاة المصالح كلها كمن أعطى فقيرا قريبا  
غلب على الظن إعطاؤه لسبيين  
ويلزم المستدل حذف ما ذكره المعارض بالاحتراز عنه في دليله على الأصح فإن أهمله ورد معارضة فيكفي المعارض  
في تقريرها بيان تعارض الاحتمالات المذكورة  
ولا يكفي المستدل في دفعها إلا ببيان استقلال ما ذكره بثبوت الحكم إما بثبوت عليه ما ذكره بنص أو إيماء ونحوه  
من الطرق المتقدمة أو ببيان إلغاء ما ذكره المعارض في جنس الحكم المختلف فيه كإلغاء الذكورية في جنس أحكام  
العق

أو بان مثل الحكم ثبت بدون ما ذكره فيدل على استقلال علة المستدل  
فإن بين المعارض في أصل ذلك الحكم المدعى ثبوته بدون ما ذكره مناسبا آخر لزم المستدل حذفه ولا يكفيه إلغاء  
كل من المناسبين بأصل الآخر لجواز ثبوت حكم كل أصل بعلة تخصه إذ العكس غير لازم في الشرعيات

وإن ادعى المعارض استقلال ما ذكره مناسبا كفي المستدل في جوابه بيان رجحان ما ذكره هو بدليل أو تسليم  
وأما في الفرع بذكر ما يمتنع معه ثبوت الحكم فيه إما بالمعارضة بدليل أكد من نص أو إجماع فيكون ما ذكره  
المستدل فاسد الاعتبار كما سبق

وإما بإبداء وصف في الفرع مانع للحكم فيه أو للسببية  
فإن منع الحكم احتاج في إثبات كونه مانعا الى مثل طريق المستدل في إثبات حكمه من العلة والأصل والى مثل علته  
في القوة وأن منع السببية فإن بقي معه احتمال الحكمة ولو على بعد لم يضر المستدل لأننا من الشرع اكتفاه  
بالمظنة ومجرد احتمال الحكمة فيحتاج المعارض الى أصل يشهد لما ذكره بالاعتبار  
وإن لم يبق لم يحتج الى أصل إذ ثبوت الحكم تابع للحكمة وقد علم انتفاؤها وفي المعارضة في الفرع ينقلب المعارض  
مستدلا على إثبات المعارضة والمستدل معترضا عليها بما أمكن من الأسئلة  
العاشر عدم التأثير وهو ذكر ما يستغنى عنه الدليل في ثبوت حكم الأصل  
إما لطرديته نحو صلاة لا تقصر فلا تقدم على الوقت كالمغرب إذ باقى

الصلوات تقصر فلا تقدم على الوقت

أو لثبوت الحكم بدون شرطه كالبيع بدون الرؤية فلم يصح بيعه كالطير في الهواء فإن بيع الطير في الهواء ممنوع وإن  
رؤى

نعم إن أشار بذكر الوصف الى خلو الفرع من المانع أو اشتماله على شرط الحكم دفعا للنقض جاز ولم يكن من هذا  
الباب

وأن أشار الوصف الى اختصاص الدليل ببعض صور الحكم جاز إن لم تكن الفتيا عامة وإن عمت لم يجز لعدم وفاء  
الدليل الخاص بثبوت الحكم العام

الحادى عشر تركيب القياس من المذهبين نحو قوله في البالغة أتى في تزوج نفسها كائنة خمسة عشر إذ الخصم يمنع  
تزوجها نفسها لصغرها لا لأنوثيتها ففي صحة التمسك به خلاف

الثاني عشر القول بالموجب وهو تسليم الدليل مع منع المدلول أو تسليم مقتضى الدليل مع دعوى بقاء الخلاف

وهو آخر الأسئلة

وينقطع المعترض بفساده والمستدل بتوجيهه إذ بعد تسليم العلة والحكم لا يجوز له النزاع فيهما

ومورده إما النفي نحو قوله في القتل بالمقتل إن التفاوت في الآلة لا يمنع القصاص كالتفاوت في القتل فيقول الحنفي سلمت لكن لا يلزم من عدم المانع ثبوت القصاص بل من وجود مقتضيه أيضا فأنا أنزع فيه وجوابه ببيان لزوم الحكم في محل النزاع مما ذكره إن امكن أو بأن النزاع مقصور على ما يعرض له بإقرار أو اشتهاه ونحوه

وأما الإثبات نحو الخيل حيوان يسابق عليه فتجب فيه الزكاة كالإبل فيقول نعم زكاة القيمة وجوابه بأن النزاع في زكاة العين وقد عرفنا الزكاة باللام فيصرف الى محل النزاع وفي لزوم المعترض ابداء مستند القول بالموجب خلاف ويرد على القياس منع كونه حجة أو في الخلود والكفارات والمظان كالحنفية

والأسئلة راجعة الى منع أو معارضة والا لم تسمع

وذكر بعضهم أنها خمسة وعشرون وترتيبها أولى اتفاقا

وفي وجوبه خلاف وفي كفيته أقوال كثيرة والله أعلم

الاستصحاب دليل ذكره المحققون إجماعا

وإنما الخلاف في استصحاب حكم الإجماع في محل الخلاف والأكثر ليس بحجة خلافا للشافعي وابن شاقلا وابن

حامد ونافي الحكم يلزمه الدليل خلافا لقوم وقيل في الشرعيات فقط

مسألة شرع من قبلنا هل كان نبينا صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع من قبله قبل بعثته مطلقا أو آدم أو نوح أو ابراهيم أو موسى أو عيسى عليهم السلام أو لم يكن متعبدا بشرع من قبله أقوال وتعبد بعد بعثته بشرع من قبله فيكون شرعا لنا نقله الجماعة واختاره الأكثر

ثم اعتبر القاضي وابن عقيل وغيره ثبوته قطعا ولنا قول أو أحادا وعن أحمد لم يتعبد وليس بشرع لنا

الاستقراء دليل لإفادته الظن ذكره بعض أصحابنا وغيرهم

مسألة مذهب الصحابي إن لم يخالفه صحابي فإن انتشر ولم ينكر فسبق في الإجماع

وأن لم ينتشر فحجة مقدم على القياس في أظهر الروايتين

واختاره أكثر أصحابنا وغيرهم وقاله مالك والشافعي في القديم وفي الجديد أيضا خلافا لأبي الخطاب وابن عقيل

وأكثر الشافعية

مسألة مذهب الصحابي فيما يخالف القياس توقيف ظاهر الوجوب عند أحمد وأكثر أصحابه خلافا لابن عقيل

والشافعية

مسألة مذهب التابعي ليس بحجة عند الأكثر وكذا لو خالف القياس في ظاهر كلام أحمد وأصحابنا خلافا لأبي

البركات

مسألة الاستحسان هو العلول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص

وقد أطلق أحمد والشافعي القول به في مواضع



والحق أن اجتهاده عليه السلام لا يخطئ  
مسألة الإجماع على أن المصيب في العقليات واحد واحد وأن النافي ملة الاسلام مخطئ آثم كافر اجتهاد أو لم يجتهد

وقال الجاحظ لا إثم على المجتهد بخلاف المعاند وزاد العنبري كل مجتهد في العقليات مصيب  
مسألة المسألة الظنية الحق فيها عند الله واحد وعليه دليل فمن أصابه فهو مصيب والا فمخطئ مثاب على اجتهاده  
عند الأكثر

مسألة تعادل دليلين قطعيين محال اتفاقا وكذا ظنين فيجتهد ويقف الى أن يتبينه عند أصحابنا وأكثر الشافعية  
وقال قوم وحكى رواية عن احمد يجوز تعادلهما فعليه بخير في الأخذ بايهما شاء  
مسألة ليس للمجتهد أن يقول في شيء واحد في وقت واحد قولين متضادين عند عامة العلماء  
ونقل عن الشافعي أنه ذكر في سبع عشرة مسألة فيها قولان واعتذر عنه بأعذار فيها نظر  
وإذا نص المجتهد على حكيمين مختلفين في مسألة في وقتين فمذهبه آخرهما إن علم التاريخ وإلا فأشبههما بأصوله  
وقواعد مذهبه وأقر بهما الى الدليل الشرعي  
وقيل كلاهما مذهب له وفيه نظر

مسألة مذهب الإنسان ما قاله أو ما جرى مجراه من تنبيه أو غيره وإلا لم تجز نسبته اليه ولنا وجهان في جواز نسبته  
إليه من جهة القياس أو فعله أو المفهوم  
مسألة لا ينقض الحكم في الإجتهاديات منه ولا من غيره اتفاقا للتسلسل  
مسألة وحكمه بخلاف اجتهاده باطل ولو قلده غيره ذكره الآمدى اتفاقا  
وفي إرشاد ابن أبي موسى لا

مسألة إذا نكح مقلد بفتوى مجتهد ثم تغير اجتهاد مقلده لم تحرم عند أبي الخطاب والمقدسى خلافا لقوم  
مسألة إذا حدثت مسألة لا قول فيها فللمجتهد الاجتهاد فيها والفتوى والحكم  
وهل هذا أفضل أو التوقف أو توقفه في الأصول فيه أو جه لنا  
وبعضهم ذكر الخلاف في الجواز  
يؤيد المنع ما قاله إمامنا إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام  
التقليد لغة جعل الشيء في العنق  
وشرعا قبول قول الغير من غير حجة  
مسألة يجوز التقليد في الفروع عند الأكثر خلافا لبعض القدرية  
مسألة لا تقليد فيما علم كونه من الدين ضرورة كالأركان الخمسة ونحوها لاشتراك الكل فيه ولا في الأحكام  
الأصولية الكلية كمعرفة الله تعالى ووحدانيته وصحة الرسالة ونحوها

قال القرافي ولا في أصول الفقه  
مسألة إذا أدى اجتهاد المجتهد الى حكم لم يجز له التقليد إجماعا  
وإن لم يجتهد فلا يجوز له أيضا مطلقا خلافا لقوم  
وقيل يجوز مع ضيق الوقت وقيل ليعمل لا ليفتي وقيل لمن هو أعلم منه وقيل من الصحابة

مسألة للعامي أن يقلد من علم أو ظن أهليته للاجتهاد بطريق ما دون من عرفه بالجهل اتفاقا فيهما أما من جهل حاله فلا يقلده أيضا خلافا لقوم

مسألة وفي لزوم تكرار النظر عند تكرار الواقعة أقوال ثالثها يلزمه إن لم يذكر طريق الاجتهاد

مسألة لا يجوز خلو العصر عن مجتهد عند أصحابنا وجوزه آخرون

مسألة ذكر القاضى وأصحابه لا يجوز أن يفتى إلا مجتهد

وقيل يجوز فتيا من ليس بمجتهد بمذهب مجتهد إن كان مطلعاً على المآخذ أهلاً للنظر

وقيل عند عدم المجتهد وقيل يجوز مطلقاً

مسألة أكثر أصحابنا على جواز تقليد المفضول مع وجود الأفضل خلافاً لابن عقيل وعن أحمد روايتان

فإن سألهما واختلفا عليه واستويا عنده اتبع أيهما شاء وقيل الأشد وقيل الأخصف

ويحتمل أن يسقط ويرجع إلى غيرهما أن وجد وألا فإلى ما قبل السمع

مسألة هل يلزم العامي التمسك بمذهب يأخذ برخصة وعزائمه فيه وجهان قال أبو العباس جوازه فيه ما فيه

مسألة ولا يجوز للعامي تتبع الرخص وذكره ابن عبد البر إجماعاً

ويفسق عند إمامنا وغيره

وحملة القاضى على غير متأول أو مقلد وفيه نظر

مسألة المفتي يجب عليه أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعاً

مسألة إذا استفتى العامي واحداً فالأشهر يلزمه بالتزامه

مسألة للمفتي رد الفتوى وفي البلد غيره أهل لها شرعاً وإلا لزمه ذكره أبو الخطاب وابن عقيل

ولا يلزم جواب ما لم يقع وما لا يحتمله السائل ولا ينفعه

مسألة قال ابن عقيل لا يجوز أن يكبر المفتي خطه قال ولا يجوز إطلاق الفتيا في اسم مشترك إجماعاً

الترجيح تقديم أحد طرفي الحكم لاختصاصه بقوة في الدلالة

ورجحان الدليل عبارة عن كون الظن المستفاد منه أقوى

وحكى عن ابن الباقلائي أنكار الترجيح في الأدلة كاليينات وليس بشيء

ولا مدخل له في المذاهب من غير تمسك بدليل خلافاً لعبد الجبار ولا في القطعيات إذ لا غاية وراء اليقين

قال طائفة من أصحابنا يجوز تعارض عمومين من غير مرجح

والصواب ما قاله أبو بكر الخلال لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه ليس مع أحدهما

ترجيح يقدم به فأخذ المتعارضين باطل إما لكذب الناقل أو خطئه بوجه ما في النقلات أو خطأ الناظر في النظرات

أو لبطلان حكمه بالنسخ

فالترجيح اللفظي إما من جهة السند أو المتن أو مدلول اللفظ أو أمر خارج

الأول فيقدم الأكثر رواه على الأقل خلافاً للكرخي

وفي تقديم رواية الأقل الأوثق على الأكثر قولان

ويرجح بزيادة الثقة والفظنة والورع والعلم والضبط والنحو وبأنه أشهر بأحدها وبكونه أحسن سياقاً وباعتماده

على حفظه لا نسخة سمع منها وعلى ذكر لا خط وبعمله بروايته وبأنه عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل وبكونه

مباشراً للقصة أو صاحبها أو مشافها أو أقرب عند سماعه  
وفي تقديم روايه الخلفاء الأربعة على غيرها روايتان  
فإن رجحت رجحت رواية أكابر الصحابة على غيرهم  
ورواية متقدم الاسلام ومتأخره سيان عند الأكثر

ويقدم الأكثر صحبه ذكره ابن عقيل و ابو الخطاب وزاد أو قدمت هجرته  
ويرجح بكونه مشهور النسب  
وانفرد الآمدى أو غير ملتبس بمضعف وبتحملها بالغا  
ذكره ابن عقيل قال وأهل الحرمين أولى  
ولا يرجح بالذكورية والحرية على الأظهر  
ويرجح المتواتر على الآحاد والمسند على المرسل عند الجمهور  
وقال الجرجاني وأبو الخطاب المرسل أولى  
قال ابن المنى وسواء مرسل الصحابي وغيره لجواز أن يكون المجهول غير حافظ وأن كان عدلاً  
ومرسل التابعى على غيره  
والمتفق على رفعه أو وصله على مختلف فيه  
المتن يرجح النهى على الأمر والمختار الأمر على المييح  
والأقل احتمالاً على الأكثر والحقيقة على المجاز  
والنص على الظاهر ومفهوم الموافقة على المخالفة  
المدلول يرجح الحظر على الإباحة عند أحمد وأصحابه  
وقال ابن أبان وبعض الشافعية يتساويان ويسقطان

ويرجح الحظر على الندب والوجوب على الكراهة ويرجح الوجوب على الندب  
وقوله عليه السلام على فعله والمثبت على النافي إلا أن يستند النفى الى علم بالعدم لا عدم العلم فيستويان والناقل  
عن حكم الأصل على غيره على الأظهر  
ويرجح موجب الحد والجزية على نافيتهما  
الخارج يرجح الجرى على عمومه على المخصوص والمتلقى بالقبول على ما دخله النكير وعلى قياسه ما قل نكيره  
على ما كثر وما عضده كتاب أو سنة أو قياس شرعى أو معنى عقلى  
فإن عضد أحدهما قرآن والآخر سنة فروايتان  
وما ورد ابتداء على ذى السبب والعام بأنه أمس بالمقصود نحو وأن تجمعوا بين الأختين على أو ما ملكت أيمانكم  
وما عمل به الخلفاء الراشدون على غيره عند أصحابنا وأصح الروايتين عن إمامنا  
ويرجح بقول أهل المدينة عند أحمد وأبي الخطاب وغيرهما خلافاً للقاضى وابن عقيل  
ورجح الحنفية بعمل أهل الكوفة إلى زمن أبي حنيفة قبل ظهور البدع  
وما عضده من احتمالات الخبر بنفسير الراوى أو غيره من وجوه الترجيحات على غيره من الاحتمالات



والقياسى إما من جهة الأصل أو العلة أو القرينة العاضدة  
أما الأول فحكم الأصل الثابت بالإجماع راجح على الثابت بالنص والثابت

بالقرآن أو تواتر السنة على الثابت بأحاديها ومطلق النص على الثابت بالقياس والمقيس على اصول أكثر على غيره  
لحصول غلبة الظن بكثرة الأصول خلافا للجوينى والقياس على ما لم يخص على القياس المخصوص  
وأما الثانى فتقدم العلة لجمع عليها على غيرها والمنصوصة على المستتبطة والثابتة عليتها تواترا على الثابتة عليتها  
آحادا والمناسبة على غيرها والناقلة على المقررة والحاضرة على الميحة ومسقطه الحد وموجبه العتق والأخف حكما  
على خلاف فيه كالخبر والوصفية للاتفاق عليها على الاسمية والمردودة الى أصل قاس الشرع عليه على غيره  
كقياس الحج على الدين والقبلة على المضمضة والمطرودة على غيرها إن قيل بصحتها والمنعكسة على غيرها إن  
اشترط العكس

والقاصرة والمتعدية سيات فى ثالث

ويقدم الحكم الشرعى أو اليقينى على الوصف الحسى والإثباتى عند قوم

وقيل الحق

التسوية والموثر على الملائم والملائم على الغريب والمناسب على الشبهى

وتفاصيل الترجيح كثيرة

فالضابط فيه أنه متى اقترن بأحد الطرفين أمر نقلى أو اصطلاحى عام أو خاص أو قرينه عقلية أو لفظية أو حالية

وأفاد ذلك زيادة ظن رجح به

وقد حصل بهذا بيان الرجحان من جهة القرائن

والله سبحانه وتعالى أعلم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم